



PROVISIONAL
A/39/PV.90
26 December 1984
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التسعين

المعقود بالمقر ، في نيويورك
يوم الجمعة ، ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ، الساعة ١٠ / ٣٠

(تشاد) السيد بارما : الرئيس
(زامبيا) السيد لوساكا : م
(الرئيس)

— قضية فلسطين [٣٣]

- (أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
(ب) تقرير الأمين العام
(ج) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza , مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

84-64536/A

في غياب الرئيس ، تولي الرئاسة نائب الرئيس السيد بارما (تشاد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠ / ٥٠

البند ٣٣ من جدول الاعمال (تابع)

قضية فلسطين

(ا) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
(A/39/35) .

(ب) تقرير الامين العام (A/39/130-S/16409 و Add.1)

(ج) مشاريع القرارات (من A/39/L.37 الى A/39/L.39)

السيد مونكيلا (النيجر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ما كادت

الجمعية العامة تنتهي من نظرها في نظام الفصل العنصرى البغيض ، الذى يجاهد
ياغسا في ادامة سيطرته غير الشرعية على ناميبيا ، وادامة نظريته للتنمية المنفصلة في
جنوب افريقيا ، الا وانتقلت الى تحد اخر : هو تحدى الصهيونية بكل غطرستها
ومظالمها ومظاهرها غير المقبولة وغير المحتملة .

ومثل بريتوريا فان تل ابيب ما زالت تتحدى المجتمع الدولي حوالي ٤٠ عاما
وتد صدر اكثر من ٢٠٠ قرار مكرسة لهذه المسألة ، قرارات كانت ناتج سنوات عديدة
من التفكير والجهد والتفاني والعمل الشاق والمثابرة ولكنها مع ذلك أدت الى الاحباط
والآمال المحطمة . هذا هو الانطباع الذى أحسنا به من بيان الأمين العام أمام
المؤتمر الدولي المعني بمسألة فلسطين والمعقود في جنيف في آب/أغسطس وأيلول /
سبتمبر ١٩٨٣ وقد ذكر فيه ان مسألة فلسطين هي من بين المشاكل المطروحة على
الامم المتحدة منذ انشاء المنظمة العالمية تقريبا واننا لم نتمكن بعد من حسمها .

وهذا الانطباع بالعجز يقدمه أيضا تقرير الامين العام (A/39/130 و Add.1)

الذى ابلى فيه الجمعية العامة بجهوده ضمن اطار القرار ٣٨ / ٥٠ جيم فيما يتعلق
بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط بغية تحقيق حل شامل وعادل ودائم للصراع

A/39/PV.90

العربي الاسرائيلي . واحد العناصر الاساسية فيه هو اقامة دولة فلسطينية مستقلة في فلسطين .

وأود أن أؤكد للذين لديهم هذا الانطباع : ان عجز منظمنا عن تسوية مسألة فلسطين ، ومسألتي الفصل العنصري وناميبيا ، تحس حكومة وشعب النيجر بأنه سبة موجهة الى الشعب الفلسطيني واهانة للشعب العربي وتحد لشعوب العالم بأسره .

وليست هناك حاجة الى أن نفقد الأمل ، وقد يكون الطريق طويلا ولكن سيوصل حتما الى الهدف النهائي وهو أن يقام في فلسطين دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة . وكما أن انتصار ناميبيا على جنوب افريقيا محتوم فمن الصحيح أيضا كما ذكر رئيس د ولتنا الرئيس سيني كونتشي ان :

" مسيرة التاريخ هي ان هذه المواثف التي تتسم بالافتقار الى التقدم تستسلم في النهاية دائما الى قوة العدالة أو الى قوة سيادة القانون أو الى سيف الحرية " .

فلنأمل ولنثابر . وفي بلد يقع في منطقة السهل مثل النيجر ، ان هذه العبارات مليئة بالمعاني . فكل يوم نواجه البيئة المعادية في منطقة السهل حيث نعمل على انتزاع قوتنا اليومي الضئيل ، وقد علمنا التاريخ وعلمتنا الطبيعة ان نؤمل ونثابر ، وان نرتب الافق وما يتجاوزه بعناية على أمل أن نلاحظ سحابة صغيرة تحمل لنا مطر الخلاص . ورغم اننا نثبت انظارنا على الافق ، فاننا لا نتجاهل الموارد الطائفة الارضية الضئيلة وكذلك المياه الجوفية التي نجدها تحت اقدامنا بل على العكس تماما .

وبالمثل ففيما يتعلق بالمسألة المعروضة علينا اليوم فاننا سنثابر ونواصل تركيز نظرنا وآماننا على المجتمع الدولي وبوجه خاص على بعض الاعضاء ممن يملكون القوة وأكثر من ذلك على المسؤولية الدولية كما حددها الميثاق للضغط على اسرائيل للامتثال للقانون وللأخلاقيات الدولية حتى يمكن أن يجد الشعب الفلسطيني العدالة

ولكن كما هو الحال بالنسبة للمياه وللأمطار في السهل العظيم ، فان ثقتنا واملنا
ازاء المجتمع الدولي لا ينبغي ان يصرفانا عن التطلع حوانا فنشهد وجود منظومة
التحرير الفلسطينية بصفتها ممثلا وحيدا للشعب الفلسطيني المناضل البطل . ان هذه
المنظمة ينبغي ان تتمتع بتأييدنا الكامل .

وفي هذا الصدد ، ان موقف بلادى القاطع اعرب عنه في هذه الجمعية
بتاريخ ٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٤ السيد ايدى عمر وزير الشؤون الخارجية
والتعاون في النيجر فقد قال انه يود أن :

" يؤكد . . . تأييد حكومة وشعب النيجر المستمر الفعال للشعب
الفلسطيني الشهيد ، وللبنان الذى يقصف بالتنايل ، وكذلك للبلدان العربية
الشقيقة في ساحة القتال . ان النيجر ، كما هو معروف ، لن يدخر جهدا
من أجل تحقيق انتصار العدالة والحق في ذلك الجزء من العالم
(19. PV/39/A ، ص - ٧١) .

ومن المسؤولية الأساسية المطلقة على عاتق هذه المنظمة أن تقوم بحسم الموقف
في ذلك الجزء من العالم ولا يزال هذا صحيحا منذ ١٩٤٧ حين قامت بارتداء عباءة
عصبة الامم لتقوم بدورها في هذا الصدد . ان الدول الاعضاء عليها واجب قانوني
ان تساعد في هذه المهمة بتأييد اتخاذ وتنفيذ القرارات ذات الصلة بشأن هذا
الموضوع على أساس من مبدأ عدم جواز حيازة الاراضي بالقوة . وينبغي أن تنسحب
اسرائيل دون قيد او شرط من فلسطين ومن الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ وفقا
لترارى مجلس الامن ٥٠٢ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) .

وفي تلك الاثناء ، ان على الدولة القائمة بالادارة في تلك الاراضي فعلا ،
وهي اسرائيل ، ان تمتثل للتانون الدولي ، ضمن أمور أخرى ، بالاحكام عن اجراء
تغييرات في الطابع العرقي والديموغرافي للسكان المحليين او في ثقافتهم وحضارتهم
وفوق كل هذا ينبغي ان تمتثل اسرائيل لاتفاقيات جنيف المختلفة بشأن القانون
الانساني ولا سيما الاتفاقيات المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين في زمن الحرب بتاريخ

١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ . ويجب الحفاظ على مركز مدينة القدس الشريف من حيث تعدد الاعراق وتعدد الديانات تمشيا مع القرار ١٦٩/٣٥ هـ بتاريخ ١٥ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٠ .

وفي مجال المسائل الانسانية وحقوق الانسان ، فاننا لا نستطيع أن نفهم كيف يمكن لحكومة اسرائيل التي تدعي أنها تمثل أطول الشعوب معاناة في التاريخ أن تتصرف بطريقة غير محتلمة مثل الذين كانوا منذ ٤٥ سنة يقسمون على اباداة ذلك الشعب . ان ظروف المعيشة المأسوية لسكان فلسطين والاراضي المحتلة الاخرى لخير شاهد على هذا . ولذلك اختتمت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة تثيرا حديثا لها بعبارة ذات صلة بالموضوع فقالت :

" ان الحالة في الاراضي المحتلة تتعرض لتدهور مستمر في مستوى احترام حقوق الانسان للسكان المدنيين . . . فحلقة التمع ورد الفعل على هذا التمع . . . تؤثر على جميع قطاعات الحياة بين السكان المدنيين ، من القطاعات المدنية والسياسية الى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ومن ناحية أخرى ، فان هنالك مئات الآلاف ممن يعيشون خارج الاراضي المحتلة لا يزال ينكر حقهم في العودة بينما تصادر ممتلكاتهم بهدف اقامة المستوطنات الاسرائيلية " . (A/39/591 ، ص ١٣٤) .

وثمة عنصر جديد يشغل كثيرا بلادى الا وهو ظهور نوع من العنف في اسرائيل
 رفع الى مستوى الاسلوب المنظم تنظيما دقيقا في صورة حركة . وقد أوردت مجلة
 " لئونفيل اوبزرفاتور " الفرنسية تحت العنوان الرئيسي " انني أخشى على اسرائيل "
 والعنوان الفرعي " كيف يعرض رجل متهوس بلاده لأسوأ أنواع التهديد بالتحريض على
 الارهاب ضد العرب " تعليقات الكاتب الاسرائيلي أموس كنعان مؤلف " طريق عين
 حارود " الذى يتناول الاساليب العنصرية التي تلجأ اليها حركة محاح التي تتخذ
 شعارا لها قبضة يد على خلفية صفراء (مما يعني : " هذا هو ما يجب أن يكون عليه
 تصرفنا حيال العرب ") . وقد فاق هذا الهيكل القمعي الذى يتزعمه عضوا فسي
 الكنيسة بعض المنظمات التي اشتهرت بحقارتها في الماضي .
 ان ذلك لشيء بغض ويعد اهانة للضمير الدولي يتطلب اتخاذ اجراء عاجل
 ازاءه قبل فوات الأوان .

وادرأكا منا لهذا الموقف المخزى والشائن السائد في المستوطنات فاننا نناشد
 البلدان الغربية الصديقة لاسرائيل وهي غالبا من اصدقائنا وشركائنا ان تتبين الخطر
 وتتخذ الخطوات اللازمة . ونحن نعلم أن لديها من الوسائل ما يمكنها من القيام
 بذلك ؛ وانطلاقا من احترامها للانسان وتفانيها في تطبيق الديمقراطية يقع عليها
 التزام أخلاقي يحتم عليها التصرف على هذا النحو ، وبعض هذه الدول من الاعضاء
 الدائمين في مجلس الامن ومن ثم تضطلع بالمسؤولية الثانوية عن السلم والأمن
 الدوليين . ويعد ذلك أيسر في الوقت الراهن اذ تفيد بعض المعلومات المقدمة من
 اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان
 لسكان الاراضي المحتلة ان :

" هنالك حركات نشأت ، داخل اسرائيل ذاتها ، وكسبت التأييد
 فيما يتعلق بمناهضة هذه الحالة . وأشارت اللجنة الخاصة ، بصفة خاصة
 الى المعلومات التي تعكس زيادة حالات الاحتجاج من قبل منظمات مثل
 المنظمة المعروفة بـ " السلم الآن " (A/39/591 ، الفقرة ٣٣٨)

ومن ثم فإننا نرى انه قد حان الوقت ليجاد تسوية سياسية شاملة وعادلة ودائمة لمسألة فلسطين . ويجب أن توجه كل جهودنا صوب تحقيق هذه الغاية . وبطبيعة الحال ، ينبغي أن تقوم هذه التسوية على أساس تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الامن والجمعية العامة والمعترفة ضمن جملة أمور بعدم جواز احتلال الاراضي بالقوة . ومن ثم يستلزم الأمر انسحاب اسرائيل غير المشروط من جميع الاراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير واتامة دولة مستقلة ذات سيادة في وطنه فلسطين بتياداة منظمة التحرير الفلسطينية ، والتسليم بضرورة المشاركة الكاملة للمنظمة في عملية السلم .

وفي هذا الصدد ، يقول الرئيس سيني كونتشي "

" نحن نؤكد على أن أي نهج يؤدي الى منع منظمة التحرير الفلسطينية من النهوض بدورها لن يكون عادلا أو معتولا ومن ثم سيفضي الى حل مؤقت أي انه لن يكون حلا نهائيا بأية حال " .

ونحن نناشد جميع الدول الاطراف في هذه المسألة أن تبدي روح التفاهم والارادة السياسية اللازمين لعقد مؤتمر دولي بشأن السلم في الشرق الاوسط وقتا لتوصية الجمعية العامة في قرارها ١٨٠٣ / ٥٨ جيم . وكما يوصي اعلان جنيف الصادر في ١٩٨٣ / سبتمبر . وبالنسبة للدولتين العظميين الرئيسيتين ، فنظرا لمصالحهما في المنطقة ونظرا لمسؤولياتهما بوصفهما عضوين دائمين في مجلس الأمن وهو الجهاز الدولي الرئيسي الوحيد المنوط به صون السلم والأمن الدوليين ، فعليهما أن تنهضا بدورهما في الاعداد لهذا المؤتمر والعمل على انجازه . ويجدر بهما أن تضطلعا بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقهما بحكم الواقع والتعاون بوصفهما الصانين الرئيسيين للقرار الشهير ٢٧٣ (د - ٣) المؤرخ في ١١ أيار/مايو ١٩٤٩ والذي ينص على ما يلي :

" ان اسرائيل بوصفها دولة محبة للمسلم تقبل الالتزامات الواردة في الميثاق وهي تادرة على الوفاء بهذه الالتزامات ومستعدة لذلك " .

ومن ثم فاننا نناشد المجتمع الدولي ان يتناول عواتب هذا الجحود وهذا التحدى كي يحقق العدالة للشعب الفلسطيني . وينبغي لجميع الدول الأعضاء في منظماتنا أن تساعد في هذه المهمة النبيلة المتمثلة في استئصال أكبر شكل من أشكال الظلم في هذا القرن .

ومن الجحود ألا نشيد بكل المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي أسهمت بشكل أو بآخر في السعي من أجل اقرار السلم والعدل . ونود أن نرجي الشكر بوجه خاص الى أميننا العام خافيير بيريز دى كوبيار على جهوده الدؤوبة الرامية الى تحقيق توافق في الآراء بشأن عقد مؤتمر دولي بشأن السلم في الشرق الأوسط . ونعرب أيضا عن شكرنا وامتناننا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولا سيما رئيسها شقيقنا وصديقنا ماسامبا سارى الذى لا يعادل تفانيه في سبيل القضية الفلسطينية الا ايمانه بالعدل والسلم . ان النيجر من جانبها على استعداد اليوم كما كانت دائما منذ أن نالَت السيادة أن تقدم اسهامها المتواضع في حل تلك المشاكل . وبوصفها دولة افريقية مسلمة ، تفرض عليها تقاليدنا وايماننا أن تستجيب كلما وأينما تعرضت العدالة والكرامة وازدهار الجنس البشرى للخطر .

السيد الصباغ (البحرين) : السيد الرئيس ، في يوم ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ احتفلنا كعادتنا كل عام باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني متفقين مع الاهداف التي وضعتها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، الذى يكافح من أجل نيل حقوقه العادلة واتامة دولته المستقلة على ترابه الوطني .

ان الجمعية العامة تمثل الغالبية العظمى من المجتمع الدولي وهي تؤدى عملها باسلوب ديمقراطي راق . في هذا البرلمان الدولي تناش هذه القضية الانسانية منذ أكثر من ثلاثة عقود وتطرح القرارات ذات الصلة محاولة منها للخروج من هذه

الحالة المتفجرة وغير المستترة التي تعيشها منطقة الشرق الاوسط واعترافا منها بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ومن ثم تحقيق مصالحه المشروعة والعدالة . وقد ركزت في مختلف المناسبات على التسوية الاساسية الشاملة للمشكلة الفلسطينية . ان مجلس الأمن والجمعية العامة في العديد من قراراتهما ولا سيما القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) قد حددا بوضوح تام ضرورة انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة منذ عام

١٩٦٧ .

وانه يجب أن نضع في الاعتبار المسؤولية التاريخية والقانونية التي تترتب على الأمم المتحدة تجاه حل هذه المشكلة المعقدة ، فقد اصدرت الجمعية العامة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ القرار ١٨١ (د - ٢) المتعلق بالتقسيم ، والقاضي بإنشاء دولتين في فلسطين ، دولة يهودية ودولة فلسطينية ، واليوم على الرغم من تعقد الموقف وتدهوره والوصول إلى طريق مسدود ، فإنه بالتالي لا يمكن ضم الأراضي الفلسطينية المفتتحة على أساس المصالح السياسية الراهنة والاستراتيجية العسكرية المعلننة لاسرائيل بحجة دواعي الأمن .

وقد ثبت بالفعل بطلان نظرية أمن اسرائيل ولا سيما بعد احتلالها للبنان تحت دواعي توفير الأمن لحدودها الشمالية . فقد زاد الوضع تعقيدا واضطرت اسرائيل إلى الانسحاب من مدن لبنان إلى جنوبيه ، وذلك بعد أن تعرضت قواتها لضربات موجعة من المقاومة اللبنانية البطلة ، وسقطت بالتالي نظرية الأمن الاسرائيلية ، ولكن نرجو ألا يطول احتلال جنوب لبنان ، وأن اللبنانيين كفيكون في اطار المصالحة اللبنانية بتصوية اوضاعهم وحل مشاكلهم .

ان اسرائيل تمارس اليوم سياسة استعمارية استيطانية ، وأن الشعوب العربية بما فيها الشعب الفلسطيني ، التي ناضلت طويلا وعبر عقود عدة من أجل التحرر الوطني من التبعية والاستعمار ، لن ترضخ لهذه السياسة العدوانية التوسعية الجديدة وستكافحها بكل عزم وتصميم ، كما كافحت الاستعمار القديم بوجهه البغيض .

ان اسرائيل تتبجح سياسة الظلم والتعسف والتشويه المتعمد ضد الشعب الفلسطيني ، وحيث تنفذ سياسة قمعية وحملة ابادة جماعية رهيبية ، وهي تتحمل مسؤولية اراقة الدماء وادخال العنف والارهاب إلى منطقة الشرق الأوسط .

ان الشعب الفلسطيني الذي عانى كثيرا لن يضعف من ارادته شيء ، لانه مؤمن بعدالة قضيته وهو مستعد لاسترداد حريته واستقلاله الوطني ، وان اسرائيل لن تستطيع طمس الهوية والشخصية والآمال الفلسطينية التي تجسمها اليوم منظمة التحرير الفلسطينية ، مثله الشرعي والوحيد . وان محاولات التزييف والدعاية الصهيونية لن تغير من الواقع القائم شيئا .

ان التسوية العادلة لمسألة فلسطين هي اساس أى حل مطروح لقضية الشرق الأوسط وجوهر النزاع في هذه المنطقة الهامة من العالم ، التي تشهد اضطرابا وتوترا مستمرا . والشعب الفلسطيني مثل غيره من الشعوب يتطلع الى العودة الى وطنه السليب والتمتع بحقوقه الكاملة وسيادته التامة .

لقد اعترف العالم قاطبة بحقوق الشعب الفلسطيني الشجاع ، ونال من التضامن والتأييد الشيء الكثير . ولكن بقي ان نحول هذه التطلعات والتمنيات الى عمل مساهم ملموس ، يحقق للشعب الفلسطيني تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة واستعادة حقوقه الثابتة . وان مما يحز في النفس ويؤلمها ان توصيات وقرارات الأمم المتحدة ، وهي كثيرة ، لم تكفل حتى الآن للفلسطينيين استعادة وطنهم وحقوقهم الثابتة ، وانه لا يمكن أن تصدر توصيات وقرارات ولكن دون تنفيذ والزام دوليين .

ان الرأي العام العالمي قد أهد تحقيق آمال الشعب الفلسطيني وتطلعاته القومية النبيلة ، ويبدو انه قد بات مثلنا وقد سئم ومل كثيرا من كثرة ادانتنا وتنديدنا وصياغة الخطب الطويلة الرنانة ، والتي قد أشبعت بحثا في المحافل الدولية .

وان هناك تفهما وادراكا دوليين لمطالب الفلسطينيين العادلة . ولا بد من تحقيق الحل الشامل والعدل والتوصل الى نهاية مشرفة لنضال الشعب الفلسطيني ، ويجب ألا نتجه الى الاحباط وعدم الثقة بالأمم المتحدة ، وهي التي استحوذت القضية الفلسطينية ولاكثر من ثلاثة عقود على اهتمامها ، وذلك بصفتها طرفا رئيسيا في النزاع العربي الاسرائيلي ؛ وهي مدعوة أكثر من أى وقت مضى لاقامة دولة فلسطين الموعودة .

واننا هنا لا يكفي ان نتعاطف معها انمانا ، بل لا بد من حلها سياسيا فهي قضية دولة وشعب ، لا قضية لاجئين ، وهذا يقتضي من الدول الكبرى المعنية ان تتسدى اذنا صافية وان تعترف بحقوق الفلسطينيين في تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية ، وان تجنب هذه المنطقة ، وهي الحبلى بالقتال والمشاكل ويلات الحروب . والا سيتعرض أمن وسلام هذه المنطقة الى مزيد من المخاطر وقد يتفجر الوضع كله .

ولا حاجة ثانية للحديث عن سياسة اسرائيل المعلنة والقائمة على ضم الأراضي العربية المحتلة وعلى المضي في سياسة الاستيطان بعد التهجير ومصادرة الاراضي .
ففي عام ١٩٨١ ضمت مرتفعات الجولان الى جانب ضم القدس الشرقية . المهم كيف نوقف الاحتلال الاسرائيلي وتساعد العدوان ضد الشعب الفلسطيني الاعزل والتمدى للموقف العنصري المتصاعد .

هذه الدورة مثل مثيلاتها سوف تقرر حقوق الفلسطينيين الثابتة وسوف ترفض اسرائيل كما السابق كل القرارات والنداءات المتكررة ، التي تطالبها بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة من قبل المجتمع الدولي . والقانون الدولي يعارض بشدة اكتساب الأرض باستخدام القوة . ولكن اسرائيل عن طريق منطق القوة وسياسة فرض الأمر الواقع لا تأبه لذلك . ولكن على الدول التي تساند اليوم اسرائيل اقتصاديا وعسكريا ، ان توقف دعمها وان تمارس الضغط عليها لتمثل لمقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة . وعند ذلك سيصبح الشرق الأوسط منطقة يدعمها السلم وتتمتع بالاستقرار والأمن .

ان الاستعداد العربي والفلسطيني لتقبل السلام المستند الى الحق والشرعية الدولية قد برز بوضوح في قرارات مؤتمر فاس لعام ١٩٨٢ . وان ذاك المؤتمر يمثل رغبة العرب جميعا بما فيهم الفلسطينيين في التوصل الى حل سلمي عادل في منطقة الشرق الأوسط . وان الأمل الآن معقود على عقد مؤتمر دولي للسلام تشارك فيه كل الاطراف لحل قضية فلسطين وفقا للمبادئ التوجيهية لمؤتمر جنيف المعني بقضية فلسطين لعام ١٩٨٣ . وان على موزمبتا انطلاقا من مسؤولياتها التاريخية الاعداد لعقد هذا المؤتمر الذي سيتوقف عليه مستقبل السلام في موزمبتا هذه . وأخيرا لقد أكد انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان قبل ايام قليلة على أن موزمبة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد والشعري للشعب الفلسطيني .

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) : قضية فلسطين ، قضية أمن دولي ، قضية حقوق الانسان والأوطان ، مشكلة الحدود والجيران ، قضية خديعة الحليف وخيانة الصديق ، قضية سرقة أموال شعب ، وافتراس مستقبل امة ، قضية الاعتداء على المقدسات والمساس بأماكن العبادة ، هي أم القضايا في هذا القرن ، وضعوها على منصة الأمم المتحدة لذبحها ، لكنها كانت أقوى من السكين الذي أرادوا ذبحها به ، لأنها قضية حق لا بد أن يعلو على كل باطل .

وأود أن أوجه كلمة شكر وثناء على جهود اللجنة السمعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . ان أهداف وجهود هذه اللجنة تمثل جانباً مضيئاً في أعمال الأمم المتحدة بمحاولتها تطبيق المبادئ على الأعمال في نفس الوقت الذي تكشف فيه مدى مخالفة بعض المضمين لميثاق الأمم المتحدة لنص وروح الميثاق . ولا خيار لهذه المنظمة وللعالم الا تأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . انها صمام الأمان اذا أردنا أن نتجنب تدهورا متزايدا في أمن المنطقة وأمن العالم .

قد يقول قائل ، وقد يتساءل جاهل ، ونحن نبحث اليوم قضية فلسطين للعام الثامن والثلاثين على التوالي ، ماذا من جديد في قضية فلسطين ، حتى نستمر ببحثها في الأمم المتحدة والسؤال بعد ذاته قد تضمن الجواب الكافي على السائل المتغافل . كانت بداية القصة في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ حين قامت بريطانيا الدولة التي ائتمنتها عصبة الأمم على فلسطين وحقوق شعب فلسطين ، بعد الحرب العالمية الأولى ، بإحالة المشكلة الى الأمم المتحدة وكانوا قد أدخلوا الى البلاد في فترة ثلاثين سنة قرابة ستمائة ألف مهاجر صهيوني من أنحاء العالم ، فأوصت الأمم المتحدة تحت ضغط سياسي رهيب يعرفه الذين عاصروه ، أوصت ظلما وبهتاناً بجزء من البلاد للمهاجرين ، الذين دخلوا تحت حماية الاحتلال الاجنبي وتلكوا خلال الثلاثين سنة ستة بالمائة من المساحات المحدودة لأرض فلسطين . تصوروا هذا الحكم الظالم من الهيئة التي طلب اليها أن تنصف المظلوم والمعتدى عليه ، وهي ترتكب جريمة محاولة اغتيال صاحب الحق . مما أظلم القاضي وما أسوأ الحكم .

تلك كانت بداية المشكلة في الأمم المتحدة منذ ثمانية وثلاثين عاما ، حين فـرر
بهذه المنظمة واستخدمت جميع أنواع الضغوط السياسية لتأمين أغلبية الأصوات للتوصية
بتقسيم فلسطين و البلد العربي ، والتوصية بإقامة دولة صهيونية على جزء منها وجمعوا
في تعبير ذلك القرار المطلق عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة .

قرار التقسيم ، القرار الذي قام على أساس فاسد ، وستبقى حصيلته عرضة للاهتزاز
وخطرا يتهدد من بداخله ومن في جيرته ، اذا لم يجر اصلاح الوضع والوصول الى حـل
يحفظ حقوق أهل البلاد الشرعيين . وها نحن اليوم بعد ثمانية وثلاثين عاما ان القضية
التي أسئ استخدامها الأمم المتحدة فيها لا يقع أبشع المظالم بشعب في بلده ما زالت تزداد
اتساعا والظلم يزداد تعقيدا والمجرم حرا طليقا يعيث في المنطقة فسادا .

ان نظرة واحدة الى تلك المهزلة التي حاولت أن تقرر وتفرض بمصير شعب بكامله
واستعراض صورة واضحة عن تركيب الأمم المتحدة الشامل الآن ومقارنتها بذلك اليوم تظهر
قصور قدرة الجمعية العامة حينئذ عن تمثيل شعوب العالم بالمعنى الحقيقي ، وعجزها
عن التعبير عن رأى شعوب العالم في ذلك الوقت .

لقد كان الميثاق صريحا حين نص على أن أحد أهداف الأمم المتحدة هو " انماء

العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين
الشعوب ، وأن يكون لكل منها تقرير مصيرها " ، هذا ما نص عليه الميثاق يا حضرات الممثلين ،
فماذا كان مصير الشعب الفلسطيني . وماذا كانت حقيقة موقف معظم شعوب العالم بعدئذ
ومعظمها كان محكوما من دول أجنبية ، رغم ارادتها ، حين صدر قرار التقسيم .

لقد كان قصور المنظمة الدولية عام ١٩٤٧ عن تمثيل شعوب العالم تمثيلا صحيحا
بنسبة واحد الى ثلاثة من أهم أسباب المأساة التي نعيشها الآن . ان مائة واثنين من
الدول رحبنا بها بعد عام ١٩٤٧ م وهي تجلس بيننا اليوم ، تمارس ارادتها الحرة باسم
شعوبها الآن حولت الجمعية العامة من ناد محدود بلوحدى وخمسين دولة الى منظمة عالمية
بحق أصبحت ترى النور وتهتدى به . ولو جرى التصويت الآن على قرار تقسيم فلسطين ،

والأمم المتحدة تضم اليوم أوسع تمثيل للشعوب المتمتعة بكامل استقلالها ، لهزم القســرار بأغلبية مائة صوت على الأقل . لقد مرروه يا حضرات الممثلين ظلما ، بأغلبية ٣٣ صوتا باسم بلاد كم التي لم تصوت عليه عام ١٩٤٧ . وبعد ثمانية وثلاثين عاما في الأمم المتحدة ، تقف اليوم قضية فلسطين ، وقد ازدادت شراسة العدوان الاسرائيلي في عمق المجتمع العربي الفلسطيني والتركيب السكاني لمختلف مناطق البلاد ، وانتشر العدوان بشروبه الى البلاد العربية المجاورة بعد أن شمل الضفة الغربية وقطاع غزة ، وزادت مخاطر مجازفاته على الأمن الاقليمي والعالمي ، أكثر من أي وقت مضى ، بل ان الوضع السيئ يزداد انحدارا مع مسرور كل يوم وكل يوم نكتشف النوايا السيئة والمخططات الخطيرة على سلامة الأفراد والشعوب وسلام المنطقة والعالم .

لقد طرح العرب ، أصحاب الحق الكامل ، بعد معاناة شديدة ومن أجل الوصول الى استقرار يجنب المنطقة مخاطر استمرار هذا النزاع الخطير ، طرحوا مشروع السلام العربي الذي أقرته قمة الطوك والرؤساء العرب في فاس عام ١٩٨٢ ، فرفضه الكيان الصهيوني بكل أحزابه ومؤسساته . وهنا أود أن أسأل ، هل يريدون حقا الأمان ، وهل يريدون حقا السلام ؟ لو كان الأمر كذلك لققزوا على المشروع يسابقون العرب اليه . انهم لا يريدون السلام ، وضد الأمن والأمان ، تتحدث عن ذلك أعمالهم ، وتؤكد ذلك أقوالهم . يقولون أنهم يريدون حدودا آمنة ، ولكنهم يرفضون تحديد الحدود ، وأين هي الحدود التي يتحدثون عنها . ان من واجب وحق الجمعية العامة أن تتحدى الكيان الاسرائيلي ليخبرنا عن الحدود التي يريدونها آمنة . أم أنهم لا يريدون حدودا على الاطلاق حتى يبقى الشرق العربي كله غابة مفتوحة الحدود والاجواء ، تركض فيها الصهيونية الشرسة كما تريد . سيدرك الصهايونون غالبا بعد فوات الوقت أن مسيرتهم هذه هي أسرع وصفه للخراب والدمار .

لقد قامت الدعوة الصهيونية على أسس من الخداع والزيغ في المحيط اليهودي أولا وفي المحيط العالمي ثانيا وما زالت مستمرة . لقد خدعوا يهود العالم حين أوهموهم أن الطريق لهم الى فلسطين طريق معبد والصيرة قصيرة . وخدعوا العالم حين قالوا له ان فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض بل ان بعض الوثائق الصهيونية في تلك الفترة قد أشارت صورا الى وجود " بعض السكان في بلاد فلسطين من قبائل تفتقر الى المميزات اللازمة للوجود السياسي في البلاد ، وأنها موجات متباعدة من الهجرة القادمة من العالم العربي الى فلسطين ، لا تعطي المهاجرين أية حقوق " . تصوروا وأنتم ترون اليوم حقيقة الأمر مدى الغش الذي كانوا يرتكبونه وما زالوا ليصلوا الى هدفهم .

هكذا قام التفكير الصهيوني في عقول أصحابه الموزعين في العالم قبل أن ينجحوا بواسطة الاستعمار الاجنبي ليجدوا موطنهم قدم في أرض العرب ، قام على قاعدة

اعلامية وسياسية محورها الخداع ولبها الدسيسة والغش . وحين استطاعوا أن يكون لهم موطن قدم في البلاد مارسوا الارهاب بكل صورته وأشكاله وفي جميع الاتجاهات وعلى جميع المستويات ، ليقيموا كيانا استيطانيا ظالما على أرض العرب وفي قلب بلاد العرب .

انها صورة يجب أن يحسب حسابها الصهيونيون وهم يستولون على موقع فسي قلب المحيط العربي الكبير ، وقلب المحيط الاسلامي الكبير ، ويمتدون على كل حقوقه ومقدساته من مركز قوة مستوردة من الخارج ، ومدعومة من قوى أجنبية من جميع نواحيها ومؤقتة بطبيعتها مهما طال الزمن عليها . ولا بد لهذا العالم العربي الاسلامي ، بأغلبيته السكانية الساحقة وتفوقه العددي الكبير وعمقه الاستراتيجي البعيد وتقدمه العلمي والتقني المتسارع أن تصبح له اليد العليا في يوم ليس ببعيد . انه لا يكفي أن يطمع مليون صهيوني في فلسطين أو يقتنع مليون صهيوني أن باستطاعتهم فرض الأمر الواقع . ان الكلمة الاخيرة هي لأصحاب الحق الحقيقيين . ان العدوان الشرس على البلاد والعباد والحقوق والمقدسات ، مقدسات المسلمين والمسيحيين ، لن يزيد العرب والمسلمين الا تمسكا بحقوقهم المشروعة .

يحتل الصهيونيون فلسطين بكاملها ويسيطرون على القدس الآن ، وأجزاء من البلاد العربية المجاورة ، ويهددون جميع البلاد العربية والاسلامية غير المجاورة ولا بد لنا من وقفة خاصة عند مدينة القدس ، حيث المسجد الاقصى الذي يسعىون للمساس بقدميته . ويحاولون تغيير طبيعة المدينة ، وتركيبها السكانية ، ولا يتصرون الصهيونيون كما يظهر ، ولا يدرك العالم خارج النطاق الاسلامي ، مدى خطورة هذه المحاولة على سلامة المنطقة . ولا بد لنا أن نبين للعالم من هنا خطورة ما يقدم عليه الصهيونيون في القدس ، وهم يتحدثون مشاعر وارتباط الف مليون مسلم بهذه المدينة العزيزة على قلب كل مسلم ومؤمن بالله . ولا بد لهم أن يعلموا بأن ارتباط مشاعر العالم الاسلامي بالقدس لن تؤثر فيه محاولة خلق أمر واقع صهيوني ، مهما حاولوا ، بل سيؤثر

العالم أن هذه المحاولات ستؤدي الى عكس ما هدفوا اليه باذن الله . وأود أن أنبئهم الذين يقفون من بعيد ليدعموا العدوان الصهيوني الذي خطورة نتاج ما يشاركون به من جريمة ضد العالم الاسلامي أجمع . وقد نبهت المطبعة العربية السعودية ونبهت جميع الدول الاسلامية شعوب العالم الى المخاطر الواسعة التي ستتولد عن المخططات الصهيونية بالقدس .

لقد بدأ الشعب العربي في فلسطين نضاله منذ خمس وستين سنة ، للحفاظ على هوية بلاده وسلامته ، وقد سية المقدسات ، ومن أجل بناء دولة المستقلة على أرضه التاريخية فلسطين .

واليوم يقف صاحب الحق ، الشعب العربي الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير مثله الشرعي والوحيد ، يطالب المجموعة الدولية مرة أخرى ، بأن تفي بالتزاماتها من جانبها بينما يقوم الشعب العربي الفلسطيني ومعه العالم العربي والاسلامي والشعوب المناصرة للحق بالكفاح للوصول الى حقه ، لأن الحق قوة بحد ذاته ، وقوة لا تهزم . وقد أثبتت الأيام أنه لا يضيع حق وراءه مطالب ، ولن يتوقف الشعب الفلسطيني عن الكفاح حتى يحصل على حقوقه المشروعة في بلاده ، مدعوما ومؤزرا من العالم العربي بكامله ، والعالم الاسلامي على امتداده ، وأنصار الحق في كل مكان . ولا بد من نصيحة للذين يساومونه على هذا الحق ، ويدعمون الكيان الصهيوني بلا حدود ، أن يدركوا خطورة تراكم المظالم التي تحملها الشعب الفلسطيني بمرور الأيام ، وأن الأيام لم تزد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية والاسلامية الا تمسكا بالحقوق المشروعة للعرب والمسلمين في فلسطين . ان المطبعة العربية السعودية والدول العربية والاسلامية وجميع الشعوب المؤيدة للحق تقف بلا تردد تتحمل مسؤولياتها في دعم الحق العربي والاسلامي في فلسطين التي أن يعود الحق لذويهم .

(السيد الشهابي ، المملكة
العربية السعودية)

ان هذه الجمعية العامة مطالبة الآن ، أكثر من أي وقت مضى ، بأن تفرض السلام ، المبني على الحق الواضح الأبلج ، وأن تعيد احقاق حقوق الشعب الفلسطيني التي ساهمت في خرقها في يوم مضى ، حين كانت ارادتها مكبلة . والدول الكبرى مدعوة أكثر من غيرها لتدرك أن هذا اليوم هو غير يوم ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر عام ١٩٤٧ ، يوم صدور قرار التقسيم ، وأن الصهيونية بعد أن عبرت هذه التجارب بالنيل من حقوق الشعب العربي الفلسطيني انما تعرض كيانها للخطر اذا لم تستجب لنداء الحق . ولا بد للحق أن يعود الى ذويه .

السيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

ان الحل الشامل لصراع الشرق الأوسط هو من أهم المهام الدولية في عصرنا هذا ، والمفتاح الرئيسي له يكمن دون شك في ايجاد تسوية عادلة لقضية فلسطين . ان هذه المشكلة هي موضوع الساعة الآن ، ولا يزال تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه المشروعة يحتل مركزاً رئيسياً في ايجاد تسوية سلمية للشرق الأوسط . والتطورات الخطيرة الجارية في المنطقة الآن توضح أن العقبة الرئيسية في طريق السلم والأمن في الشرق الأوسط هي استمرار اسرائيل في عدوانها .

ويصعد الحكام الاسرائيليون باستخدامهم القوة الوحشية وارتكاب أعمال الارهاب من دعمهم لنظام الاحتلال في الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، ومرتفعات الجولان السورية وجنوب لبنان . وفي كل يوم تضاف جرائم لذلك العدد الذي لا يحصى من الجرائم التي اقترفت ضد شعب فلسطين . ولن ينسى الرأي العالمي المذابح الدموية التي وقعت في صبرا وشاتيلا ، وأعمال الارهاب التي ارتكبت ضد مخيم اللاجئين الفلسطينيين في عين الحلوة . ان الهدف وراء تعاضم الارهاب هو بث الرعب في صفوف الشعب الفلسطيني ، وتدبير مؤسساته الطائفية والاجتماعية ، ومن ثم طرده من ترابه . وعلى هذا النحو ، يترسخ الأمر الواقع مما يمكن اسرائيل من دمج الاراضي الفلسطينية في نهاية المطاف .

ان البيان الختامي الذي اعتمد في اجتماع وزراء رؤساء وفود بلدان عدم الانحياز في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، الذي انعقد من ١ لغاية ٥ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤ ، يذكر عن حق :

” . . . أعربوا أيضا عن معارضتهم للانتهاك المستمر لحقوق السكان العرب

الأصليين ، وتشجيتهم القسرى ، وغير ذلك من السياسات التي تهدف الى تغيير الطابع الأساسي والوضع القانوني لهذه الأراضي . وأكدوا أن هذه الممارسات والسياسات تتنافى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وأعلن في عديد من المناسبات ومختلف المحافل أنها باطلة ولاغية ، مما يؤكد أن اسرائيل غير محبة للمسلم وينبغي معامتها وفقا لذلك ” . (A/39/560 ، الفقرة ٥٥)

اذا من المفهوم تماما أن هذه الوثيقة الهامة تتضمن أيضا المطلب بتطبيق تدابير ضد اسرائيل بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تتفق مع الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في ادانتها بكل حزم مرة أخرى استمرار اسرائيل في سياستها القائمة على العدوان والاحتلال .

هناك وهي ما فتى يتزايد في العالم قاطبة بأن اتجاه الدولة الامبريالية الرئيسية الذي يقوم على أساس الهيمنة هو السبب الرئيسي لعدم اجبار اسرائيل على وضع حد لسياستها التي تعرض السلم للخطر ، واستعادة الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين ، وذلك رغم الجهود الطائفة التي تبذلها الأمم المتحدة والغالبية من الدول .

ان الولايات المتحدة لا تتجاهل الحقوق المشروعة لشعب فلسطين فحسب ، بل تشجع أيضا القيادة الاسرائيلية على شن عدوان جديد على الدول العربية وفرض خططها بقوة غاشمة من أجل التوسع الاقليمي ، وذلك عن طريق المجابهة وبناء الأسلحة اللذين تقوم بهما الولايات المتحدة وبشكل رئيسي وزع القذائف النووية المتوسطة المدى في أوروبا الغربية .

وما من شك اذا أن التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة ، واسرائيل لا يزال هو الخطر الدائم الذي يهدد السلم ووجود الشعوب العربية . ولذلك ، أصبح الآن من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تكشف جميع القوى التي تهتم اهتماما جادا بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين من جهودها بغية كشف أهداف التحالف الاستراتيجي واجبار اسرائيل على التخلي عن سياسة العدوان والاحتلال ، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين .

وفي البيان الصادر عن اجتماع لجنة وزراء خارجية الدول الأعضاء في معاهدة وارسو الذي انعقد في برلين منذ أيام قليلة مضت ، أعلن الوزراء ما يلي :

" ان الدول الممثلة في الاجتماع تدعو السياسة الامبريالية التي تقوم على القوة ، وتعرب عن تضامنها مع الشعوب ودعمها لها التي تناغل من أجل حريتها ، وتعزيز استقلالها ، واحراز تقدمها الاجتماعي والاقتصادي ."

ان المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، الذي انعقد في جنيف في عام ١٩٨٣ ، قد أكد من جديد أن الحق في اقامة دولة مستقلة يمثل المشكلة الرئيسية في تنفيذ حق شعب فلسطين في تقرير المصير . وليس هناك من سبيل لاغفال الشعب الفلسطيني والتفاضي عن ممارسته لحقه في تقرير المصير ، واقامة دولة مستقلة له ، وحقه في العودة وفي التعويض . ان المحاولات المبذولة من أجل التوصل الى صفقات منفصلة ، أو اجراء مفاوضات دون مشاركة الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين ، أي منظمة التحرير الفلسطينية ، تتنافى مع مصالح شعب فلسطين . ومستنيره بهذا الوعي ، فإن الاغلبية الساحقة من الدول تلتزم التزاما فعالا بأن تكفل التنفيذ السريع لاعلان جنيف بشأن فلسطين ، وبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين .

وفي ضوء تلك السياسة العدوانية المناهضة للسلم ، التي تنتهجها إسرائيل ، وحلفاؤها ، يتحتم تكثيف الجهود الجماعية بغية مجابهة التطورات الخطيرة نسي الشرق الأوسط مجابهة حاسمة . وفي هذا الصدد ، تعلق الجمهورية الديمقراطية الألمانية أهمية كبرى على المبادئ والنهج التي اقترحتها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٤ ، وتلهدها تمام التأييد . وتعرب مرة أخرى من فوق هذه المنصة عن تعاطفها مع النضال الباسل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني وعن تقديرها العميق لهذا النضال ، وترى أن الحفاظ على وحدة وتماسك حركة المقاومة الفلسطينية واقامة مجتمع مناضل يتألف من جميع القوى الوطنية العربية شرط لا نتصار قضية فلسطين العادلة .

وفي الرسالة التي بعثت بها رئيس مجلس الدورة للجمهورية الديمقراطية الألمانية ايرخ هونيك ، الى الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد بيريز دي كويار ، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، أكدت الجمهورية الديمقراطية الألمانية مرة أخرى على موقفها المبدئي ازاء مشكلة الشرق الأوسط وقضية فلسطين ، وعلى تضامنها مع نضال شعب فلسطين العربي ، ويرد في الرسالة :

” يمثل اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني فرصة ملائمة لتؤكد الجمهورية الديمقراطية الألمانية على تضامنها القوي مع الشعب الفلسطيني نسي نضاله في سبيل حقوقه المشروعة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . وتنسأري الجمهورية الديمقراطية الألمانية بتسوية شاملة وعادلة ودائمة لصراع الشرق الأوسط وهذا يقتضي ضمان الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في اقامة دولته المستقلة . ويتمين على إسرائيل ، دون أدنى تأخير ، أن تنسحب من جميع الأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس الشرقية . ولا يمكن تحقيق السلم والأمن والتنمية المستقلة لجميع دول وشعوب المنطقة الا باتباع هذا السبيل .

"وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الألمانية بكل قوة مطلب الأغلبية الساحقة من الدول بالتبكير بعقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط يشترك فيه جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وينبغي أن لا يسمح على الإطلاق لاسرائيل والولايات المتحدة بازدراء الرأي العام وبالاتعمار في عرقلة عقد هذا المؤتمر " .

السيد الكواري (قطر) : السيد الرئيس ، ظلت قضية فلسطين أمام الجمعية العامة منذ انشاء الأمم المتحدة ، ويتكرر ورودها في جدول الأعمال من دورة إلى دورة . وتتتابع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومن مجلس الأمن وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة حول قضية فلسطين ، ومع ذلك فان تلك القرارات بقيت حبرا على ورق . غير أن استمرار منظمنا في نظر قضية فلسطين ليس مجهودا بلا جدوى . بل ان المشاورة على تتبع القضية ومحاولة التوصل الى حلول لنواحيها كافة ، واجب أخلاقي وتاريخي على منظمنا ، لأن جذور المشكلة نبتت على يد عصبة الأمم التي تعتبر منظمنا وريثة لها . ثم كان لمنظمنا نفسها الدور الأول في اعطاء المشكلة صورتها الجديدة بقرارها الصادر في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ، ذلك القرار الذي كان بمثابة النور الأخضر لاستخدام القوة من أجل اقتطاع أكبر قدر ممكن من أرض فلسطين . ولا تزال القوة الفاشمة للأسف هي التي تحكم الأوضاع في ذلك الجزء الغالي من وطننا العربي . لهذا ولكون استمرار تلك الأوضاع يهدد الأمن والسلم الدوليين تهديدا صارخا ، فانه لزام على الأمم المتحدة أن لا تغفل لحظة عن قضية فلسطين حتى تصل بها الى حبل عادل وشامل يتحقق به الانصاف ، ويحترم حق الشعوب في تقرير مصيرها ، ويسود به السلام ، في منطقة طالت معاناتها من ويلات الحروب . ان دولة قطر تؤيد وتدعم نضال الشعب الفلسطيني الشقيق الذي لم يتوقف أبدا من أجل الوصول الى حقوقه الوطنية المشروعة . وتقف بلا ريب بحزم الى جانب ذلك الشعب

البطل وسنطه الشرعي ، منظمة التحرير الفلسطينية ، في كل محاولات التوصل الى الحــــل العادل بأية طريقة من الطرق المتاحة حتى يتحقق للشعب الفلسطيني المناضل حقوقه المشروعة ، وحتى يتمتع ذلك الشعب بما تتمتع به شعوب العالم كافة من تقرير المصير وانشأه دولة له على قدم المساواة مع الشعوب الأخرى .

ان الكفاح الطويل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ضد الاغتصاب والعدوان والقمع الوحشي ، وتصميم ذلك الشعب على استعادة حقوقه الوطنية ، قد حظيا بتأييد عالمي واسع يمثل سنويا في الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني . ويمثل كذلك في الأظبية الكبيرة التي تصدر بها قرارات الأمم المتحدة التي تدين الكيان الصهيوني وتدعو الى اعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، فضلا عن العديد من المؤتمرات الدولية التي تصدر قراراتها تأييدا لحقوق الشعب الفلسطيني . وكان آخرها مؤتمر جنيف المعني بحقوق الشعب الفلسطيني الذي صدر عنه اعلان جنيف ، وبرنامج العمل الخاص باعمال الحقوق الفلسطينية ، وهما وثيقتان هامتان تصلحان أساسا لاجاد حل عادل للقضية الفلسطينية ، وخاصة الاقتراح الداعي الى عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط تشترك فيه جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن . وقد أيدت معظم دول العالم هذا الاقتراح . ان بلادى تأمل متى أقرت الجمعية العامة في دورتها الحالية ذلك ، أن يتجاوب الجميع أملا في تحقيق السلام المنشود .

وتتساءل ما الذي يجعل الكيان الصهيوني يتنكر باستمرار للمجتمع الدولي ويضرب بقراراته عرض الحائط ؟ ان الاجابة على هذا السؤال واضحة في أن هان الجميع . انه الدعم غير المحدود الذي يوفره له البعض بغض النظر عن احترامه للإرادة الدولية واستجابته لقرارات الأمم المتحدة * .

* شغل الرئيس مقعد الرئاسة .

ولعل ما نشرته جريدة " نيهيوك تايمز " في عددها الصادر يوم الأحد ١٤ تشرين
الأول / أكتوبر ١٩٨٤ ذودلالة كبرى على الشعور الذي ينتاب الصهاينة والذي يبعث نفسي
أنفسهم الاطمئنان بضمان الدعم بغض النظر عما يحدث .

(تكلم بالانكليزية) :

" في حفل عشاء أقيم هنا مساء يوم الثلاثاء تكريماً للسيد بيريس ، قص
هذا قصة كشفت عن مدى تبعية اسرائيل . لقد أشار الى أنه عندما كان رئيس
الوزراء الأسبق ليني أشكول وزيرا للزراعة ، جاءه أحد مساعديه قائلاً : ' هناك
بعض الأنبياء السيئة تتعلق بحدوث جفاف ' ، وهنا سأله أشكول : ' أين ؟ نفسي
اسرائيل أم في الولايات المتحدة ؟ " . وعندما أجاب المساعد بأن الجفاف حدث
في اسرائيل ، تنهد أشكول وقد تملكه شعور بالارتياح وقال انه ما دام الجفاف
ليس في الولايات المتحدة ، فان بوسع اسرائيل أن تتغلب عليه دون صعوبة .
واسترسل بيريس قائلاً انه سعيد لأن السماء كانت تمطر في واشنطن لأن الاقتصار
في اسرائيل كان جانفاً " .

(واصل كلمته بالعربية)

ان عامل الزمن قد غدا من الأهمية بحيث لا يحتمل استمرار الابطاء في بسندل
الجهود الجادة والفعالة ، من أجل حل قضية فلسطين ، في أقرب وقت ممكن ، ولا يجوز
أن يقف المجتمع الدولي موقف المتفرج ، أكثر ما وقف ، أمام المحاولات الاسرائيلية المحمومة
لتصفية القضية الفلسطينية ، باقامة المستوطنات ومصادرة الأراضي ، وتغيير الأوضاع السكانية
ومظاهر الحياة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وتشجيع المنظمات الارهابية الاسرائيلية
لحمل الشعب الفلسطيني على ترك أرضه ووطنه ، الى غير ذلك من محاولات وضع العالم
أمام الأمر الواقع . واسرائيل في ذلك كله تتجاهل قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن

تجاهلا تاما وتقف منها موقف التحدي دون وازع أو رادع . لذلك شدد مؤتمر جنيف المعني بقضية فلسطين ، بحق ، على أهمية عامل الزمن وضرورة الاسراع بايجاد حل عادل للمسألة الفلسطينية .

ان على المجتمع الدولي أن يؤكد مرة أخرى للكيان الصهيوني أنه يرفض رفضا باتا اكتساب الأراضي بالقوة ، ويرفض كذلك أن ينكر على شعب عريق حقه في اقامة دولته على أرضه . وسبما حاولت اسرائيل في سباق مع الزمن أن تمحو الوجود الفلسطيني على أرض فلسطين ، فلن تنجح في ذلك . ودروس التاريخ ماثلة أمامنا ، ومغزاها واضح . ان اغتصاب الأرض بالعدوان السلاح لا يكسب المعتدي حقا في تلك الأرض ، وان انكار حقوق شعب من الشعوب بالقمع والارهاب لا ينسى ذلك الشعب حقوقه ولا يجعله يتنازل عن تلك الحقوق وان الأمن والسلم لا يمكن الحصول عليهما بالقوة ، بل ان العدل والانصاف هما الوسيلة الوحيدة لتأمين الدول والشعوب على وجودها وسلامتها .

ان بلادى وسائر الدول المحبة للسلم والمهيدة لحقوق الشعوب لتتشبث بالأمل نسي أن يدركه الجميع خطورة الوضع المترتب على جمود القضية الفلسطينية وفي أن يعملوا على ايجاد حل عادل سريع لقضية فلسطين ، فلقد انتهى وقت الكلام وبدأ وقت العمل الحاسم الذي لا يحتمل التسوف .

السيد غلوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : على مدى ٣٧ عاما ، ولدت أجيال من الفلسطينيين في ظل الحكم والسيطرة الأجنبية ، أو عانت من العيش كلاجئين ، والشعب الفلسطيني ، كغيره من الشعوب ، ولد ليعيش حرا . ولكن تنكر عليه حقوقه الأساسية ، سواء كان أفرادا أو أمة .

وطوال تلك السنوات ، طالبنا بأن يمارس الشعب الفلسطيني حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي اقامة دولته وأيدنا ذلك . وطوال تلك السنوات ظلت القضية الرئيسية دون تغيير ، ونعني بها الحق في تقرير المصير ، وفي الاستقلال الوطني ، ونسي

الحماية من اكتساب أراضي الغير بالقوة ، وفي العودة الى الوطن واقامة الدولة الخاصة بذلك الشعب . وعلى مدى الأعوام السابقة اتضح جليا أن ممارسة الشعب الفلسطيني لهذنه الحقوق هي شرط أساسي لتحقيق السلم الشامل والعدل في الشرق الأوسط .

لقد أصبح ذلك بمثابة محسك لضمير الأمم المتحدة ، لا يمكن أن نتحاشاه لمدة أطول من ذلك . وأصبحت المبادئ المثلى لتقرير المصير والاستقلال الوطني والحرية مصدر الهام ودعم للمساعي المبذولة من أجل ايجاد عالم جديد أفضل وأكثر استقرارا .

وفي سياق التاريخ المعاصر ، فلما نجد أمثلة اخرى لشعب عانى مثل هذه المعاناة الطويلة ، وكان يحتمل هذا التصميم من أجل حقه في الوجود ، مثل الشعب الفلسطيني .

وطوال هذا الوقت ، ما فتئت السياسة الاسرائيلية القائمة على التوسع والسيطرة تمثل عقبة في وجه حل هذه المسألة وحل الأزمة القائمة في الشرق الأوسط بوجه عام . ان هذه السياسة لا تلحق المعاناة بالشعب الفلسطيني نحسب ، بل انها تطيل أيضا من أمد عطية فقدان الثقة وزعزعة الاستقرار والصراع في الشرق الأوسط وماوراءه . ومع مضي الوقت تعاظمت مسؤولية كل الذين يهدون سياسة التوسع والسيطرة ايجابا كان أو سلبا .

وهناك توافق متزايد في الآراء على أن السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن ينبسني على أساس حرمان شعب بأكله من البقاء ، أو على أساس حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في الوجود .

وقد أصبح المجتمع الدولي أكثر تصميما في معارضته لاستخدام القوة وللحصول على أراضي الغير والتوسع فيها من جانب اسرائيل . والأمر الواقع الذي تقوم عليه هذه السياسة لم يقبل قط ، وكذلك النجاح المؤقت للعدوان والتوسع واكتساب الأرض بالقوة . فهذه الأمور لا تتنافى نحسب مع المعايير الأساسية للقانون الدولي ، بل انها تتعارض أيضا مع تطلعات الشعوب للحرية والاستقلال .

فما زالت الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس ومرتفعات الجولان السورية وجزء من لبنان

تحت الاحتلال الاسرائيلي . وتواصل اسرائيل انشاء المستوطنات غير الشرعية على الاراضي الفلسطينية والعربية ، ولا تزال تضرب عرض الحائط بقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن . وهي تحاول باستمرار حل القضية الفلسطينية بالارهاب والحرب . وقد عادت في الآونة الأخيرة مرة أخرى الى نشر الموت بين الطلبة والشباب الفلسطينيين في الضفة الغربية وهي تهدد باستمرار السلم والأمن في الشرق الأوسط وما وراءه .

ان للفلسطينيين هويتهم العرقية والتاريخية والثقافية وكذلك كيانهم السياسي الذي تعبر عنه منظمة التحرير الفلسطينية ، مثلهم الشرعي الوحيد . وهم يريدون باستمرار تصميمهم على عدم التخلي عن حقهم في الحرية وتقرير المصير ورفضون الاندماج للمحتل .

ويعامل الفلسطينيون بلا رحمة أو شفقة . وما زالوا يطاردون من وطنهم . ومع ذلك ، فقد حافظوا على وحدتهم وتصميمهم في ظل أقسى الظروف .

وهم يدركون تماما أن التاريخ حافل بالشواهد على أن الذين يكافحون من أجل الحرية هم أقوى من الذين يسعون لفرض السيطرة ، وأنه ما من شيء يجذب تأييد الشعوب الأخرى أكثر من التصميم على الكفاح من أجل الحق ضد سياسة القوة .

لقد شعر جميع الذين يهتدون بقضية شعب فلسطين العادلة بالتشجيع لاجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الأخير في عمان ، الاردن . لقد اعاد الشعب الفلسطيني التأكيد مرة أخرى على وحدته من خلال مثليه . ووجه انذارا مرة أخرى بأن جميع محاولات تصفية الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية ، بصفتها مثله الشرعي الوحيد ، لا بد ان تمنى بالفشل . وظهر تصميمه على المحافظة على استقلال مؤسساته وعبير مرة أخرى عن استقلاله التام وثقته التامة بمنظمة التحرير الفلسطينية وبقيادتها ، برئاسة رئيس اللجنة التنفيذية ، ياسر عرفات .

ومن الصحيح ان نذكر هنا بأهمية وضخامة العمل الذي انجزته اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، التي يوفوسلافيا من بين أعضائها . ويقود رئيس اللجنة ، السفير ماساما ساري مثل السنغال ، تلك اللجنة بتفان وبطريقة خلاقة ، وتسعى اللجنة باستمرار لزيادة دعم المجتمع الدولي لقضية الشعب الفلسطيني . ان حركة بلدان عدم الانحياز لاتزال اثبت وأوسع معقل للكفاح من أجل الحرية والاستقلال لجميع الشعوب والبلدان . ان بلدان عدم الانحياز منذ مؤتمر قمتهما الأول ، الذي عقد في بلغراد قبل ما يربو على عقدين ، تلهد بثبات كفاح الشعب الفلسطيني من أجل تقرير المصير .

ورغبة من حركة بلدان عدم الانحياز في تقديم دعم أكثر فعالية للكفاح المشروع الذي يخوضه الشعب الفلسطيني تحشبا مع ارادة بلدان عدم الانحياز ، انشأت لجنة بلدان عدم الانحياز الثمانية المعنية بقضية فلسطين ، وان يوفوسلافيا عضو في تلك اللجنة . وقد تم انشاء اللجنة على ضوء الحاجة الملحة لاتخاذ خطوات جديدة ومحددة في إطار الأمم المتحدة تستهدف حل قضية فلسطين وازمة الشرق الأوسط بأسرها .

وفي تشرين الأول / اكتوبر من هذا العام ، عقدت اللجنة ، برئاسة الهنند ، اجتماعا على مستوى وزراء الخارجية . وقد دعا الاجتماع الى بذل جهود متجددة لعقد المؤتمر الدولي للسلم في الشرق الأوسط ، برعاية الأمم المتحدة . وينبغي ان نذكر بأنه

قد تم توخي هذا المؤتمر في قرار صادر عن المؤتمر الدولي بشأن القضية الفلسطينية وفي قرار اتخذته الجمعية العامة - السنة الماضية . وهناك انطباع بأنه ينبغي لهذا المؤتمر أن يحقق ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وبأنه أفضل اطار لايجاد حل شامل وعادل ودائم .

ومما يبعث على التشجيع ان الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء قد أعلنت انها تؤيد عقد هذا المؤتمر . وينبغي التشديد مرة أخرى على انه ينبغي القيام بكل شيء ممكن لعقد ذلك المؤتمر وان من مسؤولية جميع قطاعات المجتمع الدولي ان تظهر في هذا الصدد ارادة سياسية أقوى .

وينبغي تقديم الدعم للأمين العام ، سعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار في جهوده المستمرة التي تستهدف عقد هذا المؤتمر .

ان شعوب يوغوسلافيا تقدم دعمها الكامل للشعب الفلسطيني الفخور في كفاحه . وتمشيا من يوغوسلافيا مع سياستها القائمة على الاستقلال وعدم الانحياز ، فانها تعتبر دائما ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وانه ينبغي لها ان تشارك ، على قدم المساواة ، في جميع الجهود والمناقشات والمؤتمرات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي . ولا يمكن أن يقوم حل تلك القضية الا على الانسحاب الاسرائيلي غير المشروط من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، وكذلك اعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في الاستقلال والسيادة بما في ذلك حقه في اقامة دولته وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم . ويجب أن يقوم ايضا على الاعتراف بحق جميع الدول والشعوب في المنطقة في العيش الوطني الآمن والتنمية الاجتماعية المستقلة .

السيد لي كيم تشونغ (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ

حوالي اربعة عقود تطرح القضية الفلسطينية على جدول أعمال الجمعية العامة . ان أربعة

عقود فترة طويلة حقا بالنسبة للشعب الفلسطيني ، الذي تغلب على كل الصعاب والعقبات ليضمن كفاها بطوليا من أجل الخلاص الوطني ومن أجل ماضي وحاضر ومستقبل شعب مسالم مكافح . ان اسرائيل هي التي استولت على أرضه وأجبرته على البحث عن ملجأ في بلدان أجنبية . ان اسرائيل أيضا هي التي ذبحت ابناؤه دون استغزاز . ولم يكن قتل ٢٥٤ فلسطينيا بريثا في دير ياسين في نيسان/ابريل ١٩٤٨ الا بداية للمسرحية : فقد تبعه في تموز/يوليه ١٩٤٨ ذبح ٥٨٠ فلسطينيا في الدوايمة . وقد كشف عن هذا مؤرخا صحيفة " حدشوت " ، وهي صحيفة اسرائيلية . وبالتأكيد ان مذابح صابرا وشاتيلا لن تكون هي الأخيرة . وما دامت دولة فلسطينية مستقلة لم تنشأ في فلسطين ، سيستمر طرد السكان وضم الأراضي والمذابح الجماعية للفلسطينيين .

لقد اتبعت لنا الفرصة ان نعبر عن آرائنا في قضية الشرق الأوسط . وهي فسي ظاهرها ، قضية الصراع الاسرائيلي العربي . ولكن يكمن في جوهر ذلك الصراع قضية فلسطين . وان أي شخص ملم بالحالة السائدة في المنطقة يمكنه أن يرى ذلك ، كما اعادت التأكيد عليه قرارات عديدة للأمم المتحدة ومؤتمر القمة السابع لحركة عدم الانحياز ، الذي عقد في نيودلهي .

ان جوهر قضية فلسطين هو الحرب العدوانية التي تشنها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والتي ترمي الى ضم أراضيه ، ومن المنطقي ان يكافح الأخير من أجل التحرر الوطني ومن أجل اقامة دولته المستقلة في فلسطين . وعلى مدى العقود الأربعة الماضية ، كان هذا الشعب رهينة للمكائد الغادرة ، وأصبح ضحية مباشرة للصهيونية الاسرائيلية وتوسعها . وتلجأ الصهيونية الى العنف والى قوة السلاح لفرض ارادتها على شعوب أخرى ، أولها وعلى رأسها الشعب الفلسطيني .

لقد أصبح العنف نمطا لسياسة اسرائيل التوسعية لتحقيق الهدف النهائي وهو اقامة اسرائيل الكبرى . وتود السلطات الاسرائيلية القضاء على قوات المقاومة الفلسطينية تحت وطأة حروبها ؛ وترغب في انها وجود الفلسطينيين والقضاء على هويتهم كمشعب . ومن ثم فخلال أيام من مولد اسرائيل اقتلع أكثر من مليون فلسطيني من أرضهم وطردوا خارج البلاد . وقد أدت الحروب التالية الى مزيد من بعثتهم في كل مكان من افريقيا الى اوروبا ، وفي البلدان العربية الأخرى . وتخدم هذه الحروب هدفا ثانويا آخر : ان السلطات الاسرائيلية تقصد تهديد البلدان العربية لانها مساعدتها وتقديما العون للشعب الفلسطيني ، والرسالة واضحة : ان اسرائيل سوف تستخدم العنف ضد البلدان التي تقدم الملجأ والمأوى للفلسطينيين .

وفي السنوات الأخيرة صعدت اسرائيل من عملية اقامة المستوطنات في المناطق الواقعة تحت احتلالها . وتحمي القوات المسلحة الاسرائيلية اولئك المستوطنين الذين يسمح لهم بحمل الأسلحة ويقتل الفلسطينيون اذا شاؤوا . وقد أوردت الصحف أنباء أعمال القتل الأخيرة للطلاب والمتظاهرين المسالمين ضد سياسة اسرائيل في اقامة المستوطنات ، وضد محاولاتها تدبير القدس الشرقية ، وهي مكان مقدس بالنسبة لجميع المسلمين . ونحن نندد وندين بأقوى العبارات هذه الاعمال الاجرامية من جانب اسرائيل ونطالب بأن توضع نهاية فورية لممارساتها غير الانسانية ضد الأشخاص الأبرياء .

ويجب أن تتحمل الولايات المتحدة أيضا المسؤولية عن أعمال اسرائيل . ولن نقوم باستعراض للتاريخ منذ اسراعها بالاعتراف باسرائيل بعد ساعات من مولدها أو تواطئها مع اسرائيل ومشاركتها لها في حروبها ضد الفلسطينيين والشعب العربي حتى تواجه قواتها المسلحة في المنطقة والمناطق المتاخمة . ويكفي ببساطة أن نشير الى تحالفها الاستراتيجي واخلاصها فيما يتعلق بمصير اسرائيل . لقد قدمت الولايات المتحدة بلايين الدولارات لاسرائيل كما زودتها بكل أنواع الأسلحة الحديثة ، ويمكن تأييدها المادي والعسكري وحمايتها السياسية اسرائيل من تصعيد حروبها العدوانية وأعمال الضم ،

ومن الاسراع باقامة مستوطناتها في المناطق المحتلة ، وان تكون أكثر عدوانية وعتادا فسي تحديها لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي . وفي قيام اسرائيل بدورها كرجل شرطة اقليمي فانها تخدم الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة .

ومع ذلك فان الولايات المتحدة وأهم حليف لها في الشرق الأوسط لم يتمكننا من انجاز أهدافهما على الاطلاق . ولقد فشلت محاولتهما بذر الفرقة بين الدول العربية ، ولم يمكن اباداة قوات المقاومة الفلسطينية كما توقعا . ويتمتع الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية مثله الشرفي والأصيل والوحيد بالتأييد الراسخ الملموس بمساعدة العرب والمجتمعات الدولية في نضاله المكثف ضد المعتدين الاسرائيليين . ان المقاتلين الفلسطينيين موضع الاعجاب والاحترام لتحطيمهم وطولتهم في المقاومة ضد القوات الاسرائيلية في بيروت وطرابلس وفي سهل البقاع وغيرها من الأماكن . ويتخذ نضال الشعب الفلسطيني الآن أبعادا جديدة ويحوز المزيد من التأييد والتعاطف .

ولقد أبدى المجتمع الدولي في الواقع تفهما عميقا وقدم اسهامات كبيرة خاصة في مجالات التعليم والخدمات الصحية والعون الانساني للتخفيف من معاناة ذلك الشعب . ولكن مهما كانت هذه الأنشطة السخية عظيمة وهامة فانها مجرد مسكنات لا يمكن أن تحسم في المدى الطويل المسألة الرئيسية في صراع الشرق الأوسط وهي مسألة فلسطين . ان السبب الجذري في جمود الموقف في الشرق الأوسط وفي تسوية القضية الفلسطينية ، ومن ثم اطالة أمد التوتر في المنطقة ، هو سياسة الولايات المتحدة القائمة على العسـد وان والتدخل اما مباشرة أو بالاشتراك مع اسرائيل كأداة لها . ومن الواضح ان " خطط السلام " للولايات المتحدة لا يمكنها حل المشكلة اطلاقا ، ان عملية كامب ديفيد لا يمكن أن تؤدي الا الى الجمود . ولا يمكن أن يكون هناك انطلاق ، ولا يمكن أن يكون هناك سلم أو أمن في الشرق الأوسط مادامت قضية فلسطين لم تحل . ولكي يتم ذلك على اسرائيل ان توقف سياستها القائمة على ارهاب الدولة والضم . ويجب ان تحترم الحقوق الوطنية الأساسية للشعب الفلسطيني ، وحقه في تقرير المصير بما في ذلك حق العودة وحق اقامة دولة مستقلة

خاصة به في فلسطين . وينبغي أن تتم تسوية المسألتين المترابطتين ، مسألة الشرق الأوسط ومسألة فلسطين ، من خلال التوصل الى حل سلمي شامل يؤمن انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس ، واحترام المصالح المشروعة لجميع البلدان في المنطقة ، ويجب ان تكون فلسطين أحد هذه البلدان . وهذا الحل لا يمكن تحقيقه الا عن طريق عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط بمشاركة جميع الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير المعنية على قدم المساواة وتحضره الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وهذا المؤتمر تشير اليه القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، وعن مؤتمر القمة السابع لحركة عدم الانحياز . ويعتبر الاقتراح المقدم من الاتحاد السوفياتي في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٤ أساسا طيبا لمؤتمر معني بالشرق الأوسط لأنه حدد المبادئ والطرائق لهذا المؤتمر ومن ثم فانه يتمتع بتأييد الرأي العام . وحتى الآن فان العقبة الوحيدة على طريق عقد هذا المؤتمر هو المسلك السلبي ورد الفعل من جانب الولايات المتحدة واسرائيل ، ويجب ان ندينهما لهذا السبب .

هود وفد فييت نام أن يشيد مرة أخرى بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام من أجل التوصل الى عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط . وينبغي أيضا توجيه اطسواء خاص للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على جهودها من أجل تعبئة الرأي العام العالمي وتضامنها مع القضية العادلة للشعب الفلسطيني ودعمها المادي لهذه القضية وعلى تقريرها المستفيض وتغييرها لأحدث معلومات متاحة عن الحالة المتعلقة بمحنة ذلك الشعب ، ونحن نعهد تماما التنفيذ الدقيق للقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة وحركة بلدان عدم الانحياز ، والتي تدعو من أمور أخرى السس مقاطعة اسرائيل وعزلها تماما ووضع حد لأي شكل من أشكال العلاقات مع اسرائيل . ونحن نعهد الاعلان برنامج العمل اللذين وافق عليهما المؤتمر الدولي المعنى بقضية فلسطين ، المعقود في جنيف في العام الماضي ، وسرنا أن نقول أننا انضمنا الى قائمة مقدم سسي شاربغ القرارات التي وضعتها اللجنة بالتفصيل .

وأود في ختام كلمتي أن استشهد بالرسالة التي بعث بها رئيس مجلس سس وزراء جمهورية فييت نام الاشتراكية الى الأمين العام والى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني وقد قال فيها ما يلي :

" نعهد جمهورية فييت نام الاشتراكية شعبا وحكومة بحزم ودوما النضال العادل الذى يخوضه الشعب الفلسطيني في سبيل حقوقه الوطنية المقدسة غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفي العودة الى وطنه واقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة . ومعتبر الاقتراح الذى قدمه الاتحاد السوفياتي مؤخرا بشأن عقد مؤتمر دولي معنى بالشرق الأوسط ، تشترك فيه جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، اقتراحا معقولا وعليا يهدف الى التوصل الى حل ملائم لقضية الشرق الأوسط وفلسطين " .

السيد كيرجا (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انقضى عام آخر منذ

أن ناقشت الجمعية العامة قضية فلسطين دون أن يطرأ أى تغيير طمس على الموقف نحسو الأفضل .

ومضى عام آخر ولا تزال اسراييل مستمرة في اتباع سياستي احتلال وضيم الأراضي وتضي على نحو منتظم في اقامة المستوطنات الجديدة غير القانونية .
وانقضى عام آخر ولا تزال اسراييل تحكم قبضتها الاستبدادية على السكان العسوب المدنيين في الأراضي المحتلة متجاهلة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة .
ومضى عام آخر ولا يذكرنا ذلك الا بأن قضية فلسطين كانت ومازالت تعتل بلا جدال أوضح صور اخفاق الأمم المتحدة وأكثرها فداحة منذ انشائها .
ان وفد بلادى ان يتكلم هذا العام أيضا لا يود فحسب أن يؤكد تأييد شعب تركيا وحكومتها القوى للتطلعات المشروعة للشعب العربي الفلسطيني الذى ظل ، على مدى عقود ، يتطلع الى الأمم المتحدة من أجل القضاء على تلك الحواجز التي لا مبرر لوجودها والتي تمنعه من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة . نحن لا نود أن نؤكد ما تقدم فحسب وانما نريد أن نؤكد مرة أخرى أنه قد انقضى وقت كاف وطال أمد المعاناة في الشرق الأوسط ولا سيما معاناة الشعب العربي الفلسطيني بحيث أصبح من المتعين على كل من الأطراف المعنية بهذا الصراع مباشرة أو عن كتب ان يفكر في احترام وجود الآخر وحقوقه المشروعة وهذا شرط أساسي لا يمكن التفاوض عنه بغية تحقيق سلم واقعي وشامل ودائم في تلك المنطقة الهامة من العالم .

ان شعب تركيا وحكومتها اللذين يكتان كل اعجاب للشعب الفلسطيني العربي لتصميمه على الحفاظ على حقوقه وهويته الوطنية في مواجهة جميع النزاعات مقتنعان بأنه لا يوجد أى بديل معقول أمام شعوب وحكومات الشرق الأوسط . ذلك أن اختيار المجابهة الى النهاية وتحمل مزيد من الأعباء السياسية والمادية والمعنوية المترتبة حتما على الأمور الجارية حاليا لا يخدمان في نهاية المطاف مصالح أى طرف من الأطراف بما في ذلك اسراييل ، ووصفنا بلدا مجاورا في المنطقة ، نؤمن بقوة أنه لا يمكن تغيير هذا الوضع الى الأفضل الا اذا تغلبت الواقعية والشجاعة السياسية والاحترام المتبادل على انعدام الثقة والتعصب والاعتبارات التي تفتقر الى سعة الأفق .

وفي هذا الصدد ، نرى أنه يتعين على حكومة اسرائيل في المقام الأول أن تعيد تقسيم الحالة في اطار منظورها التاريخي والثقافي على أن تتبع نهجا مستقبليا وأن تستجيب للنداءات المتكررة الموجهة من الأمم المتحدة الى اسرائيل بالانسحاب والعيش في سلم وأمن داخل حدودها في فترة ما قبل حزيران / يونيه ١٩٦٧ .

ونحن نعتقد أنه يتعين على اسرائيل أن تتخذ موقفا أكثر تعاونا حيال هـسـذـه الهيئة العالمية التي تدين لها بوجودها أصلا وحيال الأجيال المقبلة التي ستتعايش في الشرق الأوسط . ولسنا على استعداد للتسليم بأنه يجوز لاية حكومة على وجه الأرض أن تعتبر انه يحق لها ، ان شاءت ، أن تحكم على مجتمعها بل على المجتمعات المجاورة أن تتنفس الغزع وتنفض الضغينة بلا نهاية . ولسنا مستعدين للتسليم بأنه قد تتوفر لاية حكومة الأسباب الكافية لظقي بثقلها في عملية تصعيد التوترات المتفجرة بينما السلم ليس بعيد المنال .

وفي ضوء فهمنا هذا ، نناشد اسرائيل أن تنهذ هذا الموقف المتعنت وأن تنظرو بسعة أفق بدلا من التحامل ، فيما يتيح عقد مؤتمر سلم دولي بشأن الشرق الأوسط ، كما يدعو اعلان جنيف بشأن فلسطين وقرار الجمعية العامة ٣٨ / ٥٨ جيم من فرص لاسرائيل من ناحية والدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية من ناحية أخرى .

وفي نفس الاطار ، نود أن نضم صوتنا الى أصوات الوفود التي حثت الأطسراف المعنية الأخرى التي لم تعرب بعد عن استعدادها للمشاركة في عملية صنع السلم على النحو الموضح في اعلان جنيف وفي قرار الجمعية العامة السالف الذكر ، على اعادة النظر فسي مواقفها وايلاء عناية لعقد مؤتمر دولي بشأن السلم في الشرق الأوسط .

ان لب هذه المشكلة هو القضية الفلسطينية التي ازدادت حدة وتعقيدا طسسى الصعيدين السياسي والاجتماعي خلال السبعة عشر عاما الماضية .

وترى الحكومة التركية أن أي موقف مرن يتخذه أي طرف من الأطراف المعنية مباشرة يجب أن يقابله بالمثل سائر الأطراف المعنية ، بما في ذلك بالطبع منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني .

ولن تؤدي بداية ذلك الاتجاه الى وضع حد لمحنة الشعب الفلسطيني وتمهيد الطريق أمام تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط فحسب ، بل ستكون أيضا انجازا يمكن أن تكفل به الأمم المتحدة أربعين عاما من وجودها .

ونود أن نضيف أيضا أن العبادات الأخرى التي من المحتمل أن تفضي الى سلام عادل ومشرف في الشرق الأوسط ستلقى كذلك تأييدا حازما وتشجيعا من تركيا ، شريطة أن تتضمن العبادات الأساسية التي وردت مرارا في قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين ونود أن نعيد الى الأذهان ، في هذا الصدد ، خطة فاس العربية ، التي اعتمدت في مؤتمر القمة العربي الثاني عشر في عام ١٩٨٢ . وما فتئنا نتابع باهتمام النشاط السياسي الأخير في المنطقة . وفي هذا الصدد ، فاننا نرى أن أعمال الاجتماع الذي عقد في عمان ، والقرارات الصادرة عنه . التي اتخذتها منظمة التحرير الفلسطينية ، تشكل خطوات ايجابية في ساحة الشرق الأوسط . لقد اكتسبت القضية أبعادا بالغة خلال السنوات ، وأصبحت محنة الشعب العربي الفلسطيني تشير حرجا بالغا بالنسبة للانسانية جمعاء ، الى حد أننا نعتقد بصفة خاصة أن من يفضلون عدم تقديم أفكار جديدة في هذه المرحلة ، يتعين عليهم على الأقل أن يبحثوا ، دونما تحيز ، مزايا العبادات التي اتخذها الآخرون أو قد يتخذونها ، ويجب ألا يغرب عن بالنا أن الوقت الذي قد يعتبره البعض أنه يعمل لصالحهم ، قد يتضح أيضا أنه ليس حليفا يمكن التعويل عليه . وكما ذكرنا في المناقشة التي جرت بشأن " الحالة في الشرق الأوسط " ، نعتقد أنه قد آن الأوان لاعطاء زخم جديد للمسعى من أجل التوصل الى سلام دائم في الشرق الأوسط .

السيد بن جلون (المغرب) : سيدى الرئيس : ما فتئت قضية فلسطين

تستأثر باهتمام جمعيتنا العامة منذ أن برزت منظماتنا الى حيز الوجود ، بل ان الواقع المريسجل أن منظمة الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية خطيرة في قيام الوضع الراهن في فلسطين ، وهي مسؤولية قد لا تعادلها مسؤولية أخرى في أية قضية معاصرة . ورغم الخطأ الفادح الذي ارتكبهت الجمعية العامة في عام ١٩٤٧ في حق الشعب الفلسطيني ، وفي حق أراضيهِ وممتلكاته وسيادته على أرضه وشرواته ، فانه لا يسعنا الا أن نقدر الجهود التي تقوم

بها منظمة الأمم المتحدة حالياً ، في سبيل تصحيح أخطاء الماضي وإعادة ما تم انتزاعه من حقوق الشعب الفلسطيني الى أصحابها الشرعيين .
وان الاهتمام البالغ الذي توليه المجموعة الدولية لقضية فلسطين لدليل واضح على مدى تفهم المجتمع الدولي للحيف الذي لحق بشعب فلسطين ، ومدى نصرته لحقوقه واصراره على اعادة لها كرامة غير منقوصة ، وفي هذا السياق ، فان رفض المجتمع الدولي لسياسة اسرائيل العدوانية ، القائمة على منطق البطش والقوة والتهمجير والتنكر لأبسط حقوق السكان الذين يقطنون هذه المنطقة منذ آلاف السنين ، لدليل على التحول الايجابي في نظرة هذا المجتمع الى قضية فلسطين .

ان قضية فلسطين ، التي هي جوهر المأساة في منطقة الشرق الأوسط ، هسي قضية الجحود للحق ، والتنكر للعدالة والقانون . انها قضية شعب اقتلع من أرضه وشرد من دياره الى المنافي بواسطة الارهاب والبطش ، بل وتصح كذلك في تلك المنافي لتصفيته جسديا وسياسيا . وما مجازر الفلسطينيين في لبنان ، في صبرا وشاتيلا ، الا دليل ساطع على ذلك . ان سنوات كثيرة تناهز الاربعين قد مرت على محنة هذا الشعب وهو مستلزال ينتظر من المجتمع الدولي أن يعينه على اصلاح اخطاء الماضي ، وأن يمكنه من استعادة حقوقه السلمية ، وأن يهيئ له ظروف العودة الى وطنه وجمع شتاته واقامة دولته المستقلة .
وانه مما يدعو الى الارتياح أن جمعيتنا العامة قد التمت مرة أخرى طريق العدالة والحق ، فاتخذت في عام ١٩٧٤ قرارها التاريخي ٣٢٣٦ (د - ٢٩) الذي أكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره . وحقه الذي لا نزاع فيه في الاستقلال والسيادة واقامة دولته المستقلة على أرضه . وقد أكدت قرارات الدورات اللاحقة هذا الحق الثابت وأقرت للشعب الفلسطيني فوق ذلك بحقوقه الثابتة ، وألحت على ضرورة اعتباره طرفا رئيسيا ومستقلا في أية مبادرة تستهدف احلال السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط .
أما مجلس الأمن الدولي الذي يضطلع بمهمة الحفاظ على السلام والأمن الدوليين . فقد قام بدوره بادانة الممارسات الاسرائيلية في أرض فلسطين بكل أوجهها ، وخصوصا

سياسة اقامة المستوطنات التي تستهدف تغيير الطبيعة السكانية في فلسطين المحتلة ،
 وطالب - غير ما سوة - بضرورة اعادة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني واستعادته لأراضيه .
 وفي مواجهة هذا التأييد الدولي الكبير ، ما فتئت اسرائيل تتعامل مع قرارات الأمم
 المتحدة بازدراء ، وتمعن في تثبيت سياسة الاحتلال والضم والارهاب وفرض العقوبات الجماعية
 وحمل المجالس المنتخبة والاعتداء على حرمت أماكن العبادة والجامعات ، وحرق المزارع
 وتدمير البيوت ، وهي ممارسات تدينها جميع المواثيق والأعراف الدولية . وكانت قمة التحدي
 الذي قامت به اسرائيل للرأى العام الدولي هو اعلانها عن ضمها لمدينة القدس الشريف ،
 مهد الديانات السماوية السمحاء ، متخذة منها عاصمة أبدية . وقد تمثل هذا التحدي أيضا
 في خطوات علية لتهميد هذه المدينة المقدسة ، وتغيير معالمها الحضارية والثقافية
 والتاريخية في محاولة لطمس آثار الماضي الذي يشهد بعروبة هذه المنطقة ، وانتهاكها
 العضوى الى حظيرة المجتمعات العربية التي تعايشت عبر السنوات ، واعتنقت ديانتين
 المسيحية والاسلامية .

ومن الغريب ان قادة الكيان الصهيوني ما فتئوا يعتمدون - كتهجير لسياسة الضم
 والتوسع وارهاب السكان المحليين - على اعتبارات تاريخية عفا عليها الزمن قبل عشرات القرون
 فما زلنا نسمعهم يطالبون بضرورة انشاء مملكة داود الثالثة واسرائيل الكبرى ، وكأن الزمن
 قد توقف منذ أربعة آلاف سنة . واذا كانت اسرائيل تعتمد على هذه الحقوق التاريخية
 لتبرير ما تسعي بحقوق العودة لمعتنقي الديانة اليهودية الى فلسطين ، فانها - بكسل
 تعنت - تنكر هذا الحق على أبناء فلسطين الذين ظا روا أراضيهم وديارهم قهرا قبيل
 سنوات قليلة فقط .

ولتكريس هذا الواقع المأساوي ، يستمر الارهاب والتهديدات من جانب اسرائيل ، وتتكدس أسلحة الدمار في منطقة الشرق الاوسط ، مما يهدد بانفجار الوضع في أية لحظة ، وتعريض الامن والسلم الدوليين لأخطار نشوب حرب خامسة قد لا تقتصر آثارها على منطقة الشرق الاوسط .

ولا يمكن تجاوز هذا الموقف الذي يندرب بأفدح المخاطر الا بالعودة الى الشرعية الدولية القائمة على العدل والانصاف واعادة الحقوق الى أصحابها ، وهذا هو ما تمثلته القرارات العديدة التي اتخذتها منظمة الامم المتحدة حول قضية فلسطين منذ سنوات كثيرة .

وكان المؤتمر الدولي الذي عقد في العام الماضي في جنيف ، تحت اشراف اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، مناسبة جديدة لبحث المجتمع الدولي على الاسراع بتنفيذ القرارات التي أقرتها جل المحافل الدولية بهذا الصدد . ومن هذا المنطلق ، فاننا نطالب الأمم المتحدة المنوط بها حماية الشرعية الدولية ونناشد الدول الحريصة على استتباب الأمن والسلام في منطقة الشرق الاوسط ان تتحمل مسؤولياتها ازاء هذه القضية وان تعمل على تطبيق قراراتها فيما يخص اعادة حقوق شعب فلسطين الثابتة .

ان الشعب الفلسطيني الذي له جذور تاريخية موغلة في القدم في أرضه ، والذي كان مصدرا شعاع حضارى وديني وثقافي هو شعب أصيل لا يمكن له ان يتخلى يوما عن حقوقه الثابتة . وما طموح الشعب الفلسطيني الى الحرية والانتاق من ربقة التسلط الصهيوني وعزمه الراسخ على استعادة حقوقه كاملة غير منقوصة الا طموح شرعي أقرت به المحافل الدولية والمجتمع الدولي على حد سواء . وان المعبر الحقيقي عن هذا الطموح انما هو منظمة التحرير الفلسطينية ، التي هي الممثل الشرعي والوحيد لشعب فلسطين ، والمجسد لامانيه وتطلعاته وارادته السياسية . وهذا ما يجعل من هذه المنظمة المرجع الاعلى والمخاطب الرئيسي والوحيد في كل ما يتصل بشؤون الشعب الفلسطيني كافة .

ان المملكة المغربية التي كان لها شرف احتضان مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي اعتمد بالا جماع خطة عربية سلمية لحل قضية فلسطين والشرق الاوسط عرفت بخطة فاس ،

والتي احتضنت في اوائل هذا العام أيضا مؤتمر القمة الاسلامي الرابع حيث يرأس عاهلها جلالة الملك الحسن الثاني لجنة القدس المنبثقة عن منظمة المؤتمر الاسلامي ، لتسود أن تنتهز فرصة مناقشة الجمعية العامة لقضية فلسطين لتؤكد من جديد دعمها الكامل غير المشروط للكفاح العادل والبطولي الذي يخوضه شعب فلسطين تحت قيادة مثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ، في سبيل استعادة حقوقه الثابتة والعودة الى أرضه وإقامة دولته المستقلة على أرضه فلسطين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة للسيد محمد الفراء ، الامين العام المساعد في جامعة الدول العربية ، وفقا للقرار ٤٧٧ (د - ٥) المؤرخ في ١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٠ .

السيد الفراء (جامعة الدول العربية) : عام آخر يمر لتعود قضية فلسطين من جديد لتناقش امام الجمعية العامة . عام آخر يمر وتجدد المناقشات وتكرر الجهود المتعشرة لتسوية قضية تعد أحد الأمثلة والشواهد الصارخة على العجز والجمود الذي يسيطر على المساعي الدولية الرامية لتحقيق السلام العادل في عالمنا . ولتمكين الشعب المناضل ، في سبيل حريته وكرامته ، من حقه في تقرير المصير . عام آخر يمر وقضية فلسطين تبقى دون تسوية لتظل المحور والجوهر في كل ما يجري في منطقتنا من تطورات وصراعات دامية تمتد رقعتها وحدتها ، وتتشعب أبعادها وتهدد أمن وسلم شعوبها ، بل والعالم أجمع .

انني لن أتعرض ولن أستعرض التطورات والاحداث التي مرت بها قضية فلسطين خلال هذا العام ، لكنني سأشير فقط الى أهم الحقائق التي أكدتها مجددا تلك التطورات والاحداث ، فقد نتمكن من خلالها من القاء الضوء على ضرورة وأهمية عقد مؤتمر السلم الدولي ، وازهار ان تأخير عقد هذا المؤتمر لا يساعد في اقرار السلم والامن في منطقة من أشد مناطق العالم توترا ، وفي تمكين شعب من شعوبها من نيل حقوقه الثابتة التي طال حرمانه منها .

أول هذه الحقائق ، ان اسرائيل لا تريد سلاما يستند الى الشرعية الدولية . لقد رفضت جميع المبادرات والفرص التي استهدفت تحقيق السلام العادل والدائم والشامل في منطقتنا ، وبات واضحا للعيان ان هذا الرفض يتعلق بالضمون الذي احتوته هذه المبادرات ، وليس بالشكل الذي اختارته سبيلا لتحقيق هذا الضمون . فنهى بالتقدير الذي ترفض فيه المبادئ التي اقترتها الاسرة الدولية ، والتي تتمثل أساسا في عدم جواز اكتساب الارض بالقوة ، وعدم مكافأة المعتدى على عدوانه ، ترفض أيضا حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني صاحب الارض .

لقد اتخذت اسرائيل كل الاجراءات الالاتونية لضم مدينة القدس الشريف واعلانها عاصمة أبدية لها ، وكذلك ضم الجولان السورية . وأمام الجمعية العامة صورة واضحة لما تقوم به اسرائيل من جهود لتهيئة أكبر قدر من الظروف المادية لضم ما بقي من الاراضي المحتلة ، تكريسا للاحتلال ، وفرضا للامر الواقع .

ولعل أبرز مظاهر تلك الممارسات التي تشكل في مجموعها الدوافع الحقيقية لرفض اسرائيل لكل مبادرات السلام ، بل وما يجعلها تعمل على مقاومتها بشدة ، وتسعى الى الحيلولة دون تحقيقها ، هو تهجير واجلاء السكان الاصليين ، والاستيلاء على أراضيهم لتحقيق أهداف الاستيطان الصهيوني .

لقد شهدت ، وتشهد المناطق المحتلة اساليب واعمال قمع دائمة ومنظمة ضد الشعب الفلسطيني في هذه المناطق ، ومن خلال تنظيمات ارهابية متعددة ، شكلها المستوطنون الاسرائيليون بدعم وحماية سلطات الاحتلال الاسرائيلية ، بهدف خلق وضع نفسي ومادي ، يدفع المواطنين الفلسطينيين الى الهجرة خارج اراضيهم . فقامت هذه التنظيمات بعمليات ارهابية تعد بحجمها وحدتها رمزا ودلالة على حملة جديدة تماثل الحملة الارهابية التي صاحبت انشاء اسرائيل عام ١٩٤٨ . كما طبقت القوانين الاسرائيلية نسي المناطق المحتلة على المستوطنين الاسرائيليين ، مما خلق حالة من الازدواجية في الوضع القانوني بين السكان الاصليين وهؤلاء المستوطنين .

هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، فقد تصاعدت عمليات الاستيطان الاستعماري في الاراضي التي تم الاستيلاء عليها ومصادرتها . وبهذه الممارسات الصهيونية التعسفية ، تحاول السلطات الاسرائيلية المحتلة تهويد الارض الفلسطينية ، وتحطيم تراثها العربي ، وطرد سكانها ، وتزييف تاريخها .

اما قضية الاستيلاء على المياه والموارد المائية في المناطق المحتلة ، وحرمان أصحاب الارض منها ، فهي تشكل أحد أخطر مظاهر الممارسات ، وأحد الاسباب المباشرة للتصعيد المستمر للتوتر في المنطقة . فان سعي اسرائيل المستمر لاحتكار اكبر قدر من مصادر المياه بهدف تسخيرها لخدمة سياساتها الاستيطانية كان دائما دافعا للعدوان والتوسع .

هكذا ، يتحول الارهابيون الذين ارتكبوا المذابح ضد النساء والاطفال والمدنيين من الرجال الى جيش مهمته ممارسة الارهاب ، ليس على أرض فلسطين وحدها ، ولكن على كل الارض العربية . فالظلم الواقع على الشعب الفلسطيني ، وعلى حقه في العودة والاستقلال والممارسات اليومية ضد هذا الشعب في مدنه وقراه ، أو في مخيماته ، والغارات العسكرية البرية والبحرية والجوية التي تشنها اسرائيل ، وتهدد بها كل الدول العربية ، كلها تتم لان هناك جسرا بين اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية ، ينقل اليها المال اللازم لحماية توسعاتها وفتوحاتها وتمويل عملياتها العسكرية ، والسلاح الضروري لشن غاراتها وفرض الفوضى وعدم الاستقرار على المنطقة بأسرها .

أقول هذه الممارسات ، وهذا الظلم ، يمكن ان يتوقف لو ان الولايات المتحدة الامريكية استعملت حقتها كمزود وممول ، في الضغط على اسرائيل لتتوقف عن ممارسة الارهاب ، ولتشارك في عملية بناء صرح سلام عادل في المنطقة .

اما الحقيقة الثانية التي وردت الاشارة اليها فهي ان الولايات المتحدة الامريكية تتحمل مسؤولية مباشرة ازاها فشل جهود السلام العادل في منطقتنا ، والناجم عن رفض اسرائيل لجميع مبادرات السلام المطروحة ، وعن تعنتها وتمرداها وتحديها للارادة الدولية . ان الولايات المتحدة ، من خلال علاقاتها المتميزة مع اسرائيل ، والتي تطورت تطورا نوعيا

خاصا خلال السنوات الاخيرة ، قد اختارت الانحياز الكامل الى جانب اسرائيل . ولعل
أبرز هذه التطورات هو اتفاقات دعم الاقتصاد الاسرائيلي ، وتوثيق التعاون ، والتنسيق
الامريكي - الاسرائيلي في المجال العسكري والاستراتيجي ، فضلا عن الدعم السياسي غير
المحدود الذي تلقاه اسرائيل لكل ممارساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني والمدون
العربية .

هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، فان الولايات المتحدة الامريكية كدولة كبرى
أعطتها الميثاق مسؤوليات خاصة للحفاظ على السلم والامن الدوليين ، بوصفها عضوا دائم
العضوية في مجلس الامن ، تحول دون ان تأخذ الامم المتحدة دورها في تحقيق السلام ،
وها هو الامين العام لهذه المنظمة يشير في الوثيقة A/39/130 الى نص الرسالة الموجهة
من الممثل الدائم للولايات المتحدة الامريكية الى رئيس مجلس الامن بتاريخ ١٣ كانون
الثاني /يناير ١٩٨٤ ردا على دعوته للولايات المتحدة للمشاركة في مؤتمر سلام دولي معني
بالشرق الاوسط . لقد جاء في الرد الامريكي ما يلي :

" . . . الولايات المتحدة ترى ان التوصية الواردة في قرار الجمعية العامة

٥٨/٣٨ جيم بحقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط هي توصية غير مدروسة

وزارة " . (A/39/130 ، ص ٩) .

ان الانحياز الامريكي الى جانب اسرائيل كقوة احتلال وتوسع وارهاب قد أدى الى
الاسترابة في قدرة الولايات المتحدة على المساهمة كوسيط محايد فيما يتعلق باقرار تسوية
سلمية عادلة للوضع في منطقتنا ، كما انه تسبب في حالة اللاتوازن التي أضعفت نوى السلام
الحقيقي في المنطقة . فالسلام الحقيقي بكل مقوماته من عدل وديمومة وشمول لن يتحقق نسي
ظل عدم التوازن . اننا نطالب الولايات المتحدة الامريكية التي قدمت للعالم رؤساء
خلدوا بنضالهم نماذج فريدة لارساء قيم الحرية والمساواة ، من مثل واشنطن ولينكولن
وجفرسون وايزنهاور ، نطالبها بقوة عظمى لها مصالحها التي يهتمها الحفاظ عليها ، نطالبها
بأن تتخذ خطوات كبيرة وجريئة وشجاعة لتصحيح مسار اللاتوازن الذي تنتهجه حاليا نسي
علاقتها مع أطراف النزاع في المنطقة . ذلك وحده هو السبيل لاستعادة صداقتها

وأهليتها وفعاليتها التي تمكنها من أداء دورها ، وهو أيضا الطريق لزيادة فرص نجاح الجهود المبذولة لتسوية الصراع القائم في منطقتنا منذ عدة عقود . وهو أيضا الكفيل بإزالة عوامل اللااستقرار في المنطقة ومضاعفاته التي نراها .

والحقيقة الثالثة هي ان الدول العربية وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني قد أثبتت بما لا يدع مجالا للشك انها من دعاة السلام ، وقدمت المراهين على ذلك من خلال المبادرات التي تقدمت بها ومن خلال المبادرات التي وافقت عليها وهي عديدة . لقد حددت الدول العربية وبالاجماع ، وبما في ذلك الشعب الفلسطيني ومثله الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية في قرارات مؤتمر القمة العربية الثانية عشرة في فاس مفهومها لعطية السلام التي تستند الى الشرعية الدولية وتنسجم مع الارادة الدولية المتمثلة في قرارات الامم المتحدة . لقد أخذت هذه القرارات بعين الاعتبار حقائق الوضع في المنطقة وتضمنت المبادئ والاسس التي تشكل منطلقا موضوعيا لاجلال السلام العادل والشامل في المنطقة ، وفي مقدمتها حق الشعب الفلسطيني الثابت في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ارض وطنه .

كما أعلنت الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية موافقتها على بيان جنيف ، ووافقت على الاشتراك في المؤتمر الدولي الذي أوصت به الجمعية العامة لتسوية اوضاع الشرق الاوسط . لقد أكد السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في خطابه امام الدورة الاخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني :

" ان المنظمة تؤيد عقد مؤتمر سلام دولي حول الشرق الاوسط تحضره جميع الاطراف المعنية على اساس قرارات الامم المتحدة وقرارات قمة فاس العربية " .

ان هذا الايمان بضرورة اقامة السلام في المنطقة ليس استسلاما ولن يكون سببا في ان تقدم الدول العربية او الشعب الفلسطيني في سبيله ثمنا من حريتها او كرامتها او من اقتناعها بضرورة تحقيق العدل ونيل الحقوق التي أقرتها الشرعية الدولية او حتى من اقتناعها بضرورة السلم ذاتها .

فالشعب الفلسطيني ، رغم كل الجهود التي بذلتها أو تبذلها القوى الصهيونية ،
سواء قبل انشاء اسرائيل أو بعد ذلك وحتى اليوم ، لطس شخصيته الوطنية ، وطس انتماءه
القومي لارضه ووطنه وامته العربية وانكار حقوقه ، لم تقض على ارادته وعلى اماله في الحياة
الحرية الكريمة ، أو على قدرته على المقاومة . فما زال يضرب أروع الأمثلة في كفاحه وصموده
من أجل الحفاظ على هويته الفلسطينية ، وتمسكه بحقه في تقرير المصير . وتشهد مختلف
المناطق العربية المحتلة كل يوم نماذج رائعة لهذا الصمود والتضحية .

فالمقاومة الفلسطينية في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، أو المقاومة اللبنانية في
جنوب لبنان ، دليل حي على أنها لن تستسلم للوضع القائم أولاً وضع لا يحقق السلام
العادل والدائم والشامل ، بالقدر الذي لن تفقد ايضاً ايمانها بحتمية تحقيق هذا السلام
بارادتها وصمودها ونضالها ورفضها الاستسلام . هكذا طمئنا تجارب الشعوب التي خاضت
معارك التحرير من أجل الحقوق المقدسة والتي تشكل اليوم بفضل نضالها وكفاحها اقلية
أعضاء هذه المنظمة العالمية .

أما الحقيقة الرابعة والأخيرة التي أود الإشارة اليها فهي ان أي تسوية سلمية
للوضع في المنطقة تقتضي بالضرورة أن نضع في اعتبارنا النقاط التالية حتى يمكن ان يتحقق
سلام عادل ودائم وشامل ، وهي نقاط أنرزتها خبرة الصراع الطويل ، وأكدتها مختلف
المبادرات السلمية المطروحة التي تستند الى الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة .
أولاً : ان السلام لا يمكن ان يتحقق مع التوسع . فان من يريد السلام عليه ان
يتخلى عن سياسة الاستيطان والاحتلال والعدوان والتوسع . ويعني هذا أن أي سلام لا يكون
من نتائجه الجلاء عن جميع الاراضي المحتلة ، بما فيها القدس والجولان ، لن يكتب له
النجاح .

ثانياً : ان الامن ايضاً لا يمكن ان يتحقق من خلال التوسع . بل ان التوسيع ،
والعدوان وانكار حقوق الآخرين تشكل في الاصل المصدر الاساسي لتهديد الامن وتأجيج
الصراع وزيادة حدته . ان الأمن لا يمكن ان يتحقق لطرف على حساب الطرف الاخر ، كما انه
لن يتحقق في ظل ممارسات عدوانية ارهابية ، وفي ظل حرمان الشعب الفلسطيني مسن
حقوقه المشروعة .

ثالثا : ان حقوق الشعب الفلسطيني في ارضه ووطنه حقوق ثابتة ومقدسة ، وأولها حقه في تقرير الصير واقامة دولته المستقلة في فلسطين . وان محاولة انكار هذه الحقوق كانت دائما السبب الرئيسي في كل ما مرت به المنطقة في تاريخها المعاصر من توترات وصراعات وصدامات دامية .

رابعا : ان للشعب الفلسطيني هيئته التي تمثله ، وهي منظمة التحرير الفلسطينية ، مثلها الشرعي والوحيد ، التي جاءت تعبيرا عن ارادته المستقلة . وهو ما فتى يعلن عن مسكها بها وقيادتها الشرعية . وان هذه المنظمة ، ولم كل ما تتعرض له من الاعتداءات التي أشرت اليها ، والتي استهدفت ضربها وشل مؤسساتها ، ظلت دائما قادرة على استيعاب هذه التحديات والتصدي لها نتيجة وضوح استراتيجيتها ، والاصرار على اتباع النمط الديمقراطي الذي يحكم العلاقات بين مختلف القوى والتيارات السياسية الفاعلة داخلها . ان ما واجهته المنظمة من تحديات عززت ارادتها وقوت مناعة التزاماتها الوطنية ، وستظل قوية متمسكة ومتمسكة بالحق ومناضلة من أجل تحقيقه . ولقد كانت الدورة الاخيرة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في ادارة اعمالها ونتائجها خير دليل على ذلك . ان الثورة التي تعطل في وضوح النهار ، وتقدر على عقد مجلسها النيابي امام كاميرات التلفزيون ومصورى الصحف ووفود الدول ، وتناقش أمورها ومشكلاتها علانية امام جماهيرها وعلى بعد كليومترات من عدوها المتربص لها ، قادرة على تحمل مسؤولياتها كاملة .

خامسا : انه لا بد من عقد مؤتمر السلم الدولي بشأن الشرق الاوسط بالسرعة الممكنة ، وان منظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد الذي اختاره الشعب الفلسطيني ، لا بد ان تشارك على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى في هذا المؤتمر وفي أى تسوية لا وضاع المنطقة يتحقق من خلالها سلام حقيقي وعادل ودائم وشامل . ان هذه الحقائق والخلاصات والنتائج واضحة لكل مراقب او متابع لا وضاع منطقتنا ، وهي تدعو لتضافر جهود الجميع ، واتخاذ المواقف الثابتة لتطبيق الشرعية الدولية وفرض احترامها ، حرصا على مصداقية هذه المنظمة ، وتفاديا للمزيد من الويلات والآلام التي عانت منها منطقتنا طويلا .

وأود قبل أن أنهي كلمتي هذه ان اذكر ما قاله الماهاتما فاندى يوما . قال " لقد كان هناك طغاة وقتلة ، وقد بدوا لفترة من الوقت كما لو كانوا من القوة بحيث لا يمكن أن يقهروا ، لكنهم سقطوا في النهاية . فلنفكر دائما في ذلك . لقد كان الربح دائما ، على مر التاريخ ، طريق الصدق والحب " .

نسمع هذه كانت عقيدة ورؤية الماهاتما فاندى التي استخلصها من خبرات وتجارب الانسان عبر تاريخه الطويل . وهي اليوم وغدا رؤية الشعب الفلسطيني لقضيته واماله وحقوقه ومستقبله .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠